



PROVISIONAL

A/31/PV.16
12 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس :	السيد اميراسنغ (سرى لانكا)
ثم :	السيد بويد (نائب الرئيس) (بنمما)
ثم :	السيد فيشر (نائب الرئيس) (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
ثم :	السيد قادوما (نائب الرئيس) (جمهورية تنزانيا المتحدة)

— مواصلة نظر اقرار جدول اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده :
التقرير الثاني للجنة العامة [٨]

(يتبع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها باربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات" :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70091/A

Digitized by UNOG Library

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من قبل :

- | | |
|-------------|--------------------|
| (المكسيك) | السيد غارسيا روبلز |
| (هنغاريا) | السيد بوجا |
| (جامايكا) | السيد تومبسون |
| (نيجيريا) | السيد غاريا |
| (منغوليا) | السيد لوجرسورن |
| (غينيا) | السيد سيسسوكو |

عقدت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠

مواصلة نظر البند ٨ من جدول الاعمال

اقرار جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده : التقرير الثاني

للجنة العامة (A/31/250/Add.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) البند الاول على جدول أعمال بعد ظهر اليوم هو تقرير اللجنة العامة الذي ورد في الوثيقة A/31/250/Add.1 المؤرخة في ٤ تشرين الاول / اكتوبر . في الفقرة الاولى توصي اللجنة العامة بأن البند بعنوان " صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن " يجب أن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية وأن يحال الى اللجنة السادسة لبحثه ورفع تقرير عنه . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصيات اللجنة العامة هذه ؟
اذن تقرر ذلك

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) والان ، ننتقل الى التوصيات الواردة في الفقرة ٢ من الوثيقة A/31/250/Add.1 فيما يتعلق بادراج بند اضافي في جدول الاعمال اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعنوان ، " عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية " . وقد قررت اللجنة العامة أن توصي الجمعية العامة بادراج هذا البند في جدول أعمالها . كما قررت اللجنة العامة أيضا في الفقرة ٢ من تقريرها بأن يخصص هذا البند للجنة الاولى ثم يحال في مرحلة مناسبة الى اللجنة السادسة لدراسة آثارة القانونية . ولقد فهمت المناقشات التي جرت في اللجنة العامة أنه من المتفق عليه أن البند المشار اليه سوف يحول الى اللجنة السادسة بعد استكمال النظر فيه في اللجنة الاولى . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية اللجنة العامة ؟
اذن تقرر ذلك .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد غارسيا روبلز ، (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : انه لشرف كبير لى أن اقدم لكم اليوم ياسيدى الرئيس ، باسم شعب وحكومة المكسيك تهانينا الحارة ، بمناسبة اختياركم من جانب الجمعية العامة ، لادارة اعمال دورتها الواحدة والثلاثين ، خلال السنوات السبع التي عملنا فيها معا بصفتنا ممثلين دائمين لبلدنا في الأمم المتحدة ، استطعت أن ألمس كفاً تكبراً العديدة ، التي تفسر وتبرر تماما هذا الاختيار من جانب الجمعية العامة ، والتي تستحقونها تماما . وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا ، للمساهمة التي قدمها الى منظمتنا السيد فاستون ثورن ، رئيس وزراء لكسمبرغ الذي رأس الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

وأود أخيرا ، أن أقول لهذين الرئيسين ، - أى للرئيس الحالي وسلفه - المغزى الذي تركه فينا الخطابين اللذين القاهما كل منهما ، والطريقة التي عالجا بها المشكلات وحلها ، مما جعل هذين الخطابين يتسمان بأهمية خاصة ، ويكونا أساسا لمناقشة الجمعية العامة . أعتقد أنه يمكن أن نؤكد بلا جدال ، أن الطريقة التي اتبعت في البيانات التي ألقيت في كل عام خلال المناقشة ، انما تتسم بسمتين رئيسيتين ، فهناك من المتحدثين الذين يحاولون تناول بضع بنود من جدول الأعمال العديدة التي تزيد عن ١٠٠ بند ، وبعض المتحدثين يفضلون تناول بعض البنود فقط بعمق دون أن يتناولوا البعض الآخر ، ويركزون على دراسة مسائل تتعلق عليها حكوماتهم أهمية خاصة .

وأود أن أقول هنا ، أنني لن اتبع أي من الطريقتين الآن ، وسأترك ذلك ليناقش في المناقشة العامة أو اللجان لمعرفة موقف المكسيك بصدده هذه المسائل عند بحثها في تلك اللجان . والسبب في ذلك ، أنه خلال شهرين فان الحكومة المكسيكية ، وعلى رأسها لويز اشفيريا سوف تنته مدتها ، وفي أول كانون الاول / ديسمبر ، فان الرئيس المنتخب جوزيف لويز بورتيللو سيحل محل الرئيس الحالي .

ونظرا للتشابه الموجود بين ميثاق الأمم المتحدة ، ودستورنا بالنسبة لمدة الرئاسة التي تبلغ ست سنوات ، ونظرا لطابع الاستمرار الذى يتسم به كل من هذين الجهازين فقد رأينا أنه من الأفيد لممثلي الدول الاعضاء هنا ، ولا سيما بالنسبة للأوضاع السائدة في أمريكا اللاتينية حاليا ، أن نضطلع بمراجعة للاحداث الأكثر بروزا خلال تلك الفترة واختيار تلك الأحداث التي تهم الجمعية العامة أكثر من غيرها .

ونظرا ، كما قلنا بحق ، أن الأمم المتحدة انما تمثل جميع الدول الاعضاء هنا ، وتمكس تعاون هذه الدول فيما بينها ، فقد يكون من المفيد من آن لآخر أن نجرى مراجعة لما قامت به بلادنا لتضطلع بهذه المهمة الرئيسية .

أود في البداية أن اوضح أن حكومة المكسيك ترى أن اغراض سياستنا الداخلة والخارجة لا يمكن أن تنفصل ، ان انها تشكل جزءاً من استراتيجية واحدة . وقد ادى ذلك بنا ، مع الاهتمام العالمي بشأن اثار الاستعمار الاقتصادي الى أن نهدل جهودنا من أجل تحقيق التجديد الاجتماعي وقد ذكر رئيس الدولة المكسيكية في تقريره، الاخير الى الكونجرس في أول سبتمبر/ايلول ١٩٧٦ :

” ان الديمقراطية الاجتماعية التي تشكل اساس المفهوم المكسيكي من أجل التنمية هي الهدف الاول لا مننا منذ نشأتها وهي تشمل الحاجة الى توسيع نظام الحريات وضماتها بالعمل في اطار من التضامن وبعبارة أكثر وضوحاً فانها تتمثل في تصوير سائر تاريخنا لاجيالنا الحاضرة والمقبلة . ان مجرد تجميع الثروة لا يعد في حد ذاته تنمية ، فالمجتمع يتقدم حين يتقدم افراده ، والحكم لا يتمثل في ادارة السلع وتقديم الخدمات ، ان أنه يصبو الى تشجيع طاقات المجتمع والسعى الى الوسائل الرامية الى تحقيق التقدم للمجتمع معنوياً وثقافياً واجتماعياً – فالحكم هو تنسيق لمهام الامة التاريخية ”

ولقد كانت نتائج ست سنوات من الحكم بمقتضى هذا المفهوم ، لا حصر لها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، وسوف اذكر هنا بعض هذه النتائج على سبيل المثال :

لقد خفضنا من الترشيح لمجلس النواب من ٢٥ الى ٢١ سنة ولترشيح لمجلس الشيوخ من ٣٥ الى ٣٠ سنة ، كما خفضنا شرط العضوية لانشاء احزاب سياسية جديدة من ٧٥ الف الى ٦٥ الف عضو ، واعطينا للمدرجين في جداول الانتخاب حق الكلام والتصويت في جميع المنظمات الانتخابية ووفرنا لهم وسائل الاتصال البريدي والهاتفي بالمجان ، واتحنا لهم الفرصة للحدوث في الازاعة والظهور في التلفزيون .

وفي عام ١٩٧٥ اخذت المكسيك المبادرة في اعلان السنة الدولية للمرأة وعن طريق الاصلاحات الدستورية والتشريعية الفينا جميع الحواجز القائمة امام اشتراك النساء في جميع أنشطة الحياة القومية ، وقامت المكسيك بجهد هائل لتحسين فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات العامة السنوية بين اعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ من ٣٠ الف مليون بيزو الى أكثر من مائة الف مليون بيزو .

وقد استعادت الشركة الحكومية للتمويل القومي دورها كأول بنك للتنمية الصناعية . وقد بلغ اجمالي التمويل المصروح به خلال فترة السنوات الست ما يقرب من ١٢٨ مليار بيزو ، وهو مبلغ يتجاوز نصف اجمالي التمويل المصروح به منذ انشائها من ٤٢ سنة .

اما في القطاع الصناعي ، فقد تضاعف انتاج البترول وسيبلغ الانتاج اليومي منه في العام الجارى مليون برميل . كما تضاعفت قدرة توليد الطاقة الكهربائية وبذلك بلغت ١٢ مليون كيلووات . وبالنسبة لصناعة التعدين تضاعف انتاج ١٩٧٠ وبلغ بذلك ١٠ مليون طن من الصلب .

وفي مجال الزراعة وتربية الحيوانات ادخلنا الرى الى أكثر من مليون هكتار ، وصدر قانون الاصلاح الزراعي ، وانشئت سكرتارية للاصلاح الزراعي ، واعطى للمزارعين ٤٢٨ ٢٣٩ ١٦ هكتار وارتفعت النفقات العامة المخصصة للمزارع الى ستة مليار بيزو في ١٩٧٠ الى ما يقرب من ٦٠ مليار بيزو مما يعنى انها قد تضاعفت عشرة اضعاف . والاعتمادات التي خصصت لقطاع الزراعة بلغت في هذه الست سنوات ما يقرب من ٩٠ الف مليون بيزو اى أكثر من ضعف الاعتمادات التي خصصت في ال ٣٥ سنة الماضية مجتمعة .

كذلك تضاعفت الاستثمارات المخصصة للتوسع في وسائل النقل والمواصلات بثلاثة اضعاف بالمقارنة الى ١٩٧٠ وارتفعت من ٢٨ ٣٠٠ مليون الى ٩٠ الف مليون مما جعل شبكة المواصلات والاتصالات والنقل ترتفع من ٧٠ الف كيلومتر سنة ١٩٧٠ الى ٢٠٠ ألف كيلو متر في سنة ١٩٧٦ ، وبالإضافة الى ذلك فقد تم الربط بين انحاء القطر بشبكات مواصلات حديثة بتفذييتها باستثمار جديد يبلغ ٢٣ مليار بيزو .

وارتفع عدد الاشخاص المدرجين في جداول هيئات التأمينات الاجتماعية من ١١ مليون ومائة وتسعة عشر الفا الى ٢٥ مليون وعشرين الفا وهذا يمثل زيادة قدرها مائة في المائة .

وميزانية التعليم التي كانت ٨ مليار بيزو سنة ١٩٧٠ بلغت ٤٠ مليار سنة ١٩٧٦ اى خمسة اضعاف ، والجماهير التي يمسها نظام التعليم تمثل أكثر من ٢٧ في المائة من اجمالي السكان ووصلت الكتب المدرسية من ٥٤٢ مليون نسخة اى ما يمثل تسعة كتب لكل فرد وهي زيادة تبلغ ٢٠٠ مليون كتاب بالمقارنة الى ما وزع خلال العشر سنوات الماضية مجتمعة .

وقد انشئت اجهزة مختلفة لسد احتياجات الاسكان لعدد السكان المتزايد ومن بين هذه

ومن بين هذه الاجهزة مؤسسة الصندوق القومي لمساكن العمال والمعهد القومي لتنمية المجتمعات الريفية والاسكان الشعبي ، وتم بناء نحو ٣٠٠ الف مسكن اى ما يبلغ ضعف عدد المساكن التي انشئت خلال العشرين سنة الماضية . كل هذه الانجازات الكبيرة للتجديد والتحديث قد تمت خلال مدة اتخذت فيها قرارات مالية ونقدية على المستوى الحكومي ، وفترة تميزت بالازمات المالية الكبيرة بالتضخم مما اشر على معدل النمو العادى في المكسيك وجعل من هذا النمو عطية تزداد صعوبة يوما بعد يوما .

وبذلك فمن الطبيعي أنه لاستمرار النمو الاقتصادي الوطني في القطاعات الحيوية لمجالات البنية الأساسية الزراعية والصناعي ، فقد رأت الحكومة نفسها مضطرة في ٣١ آب/أغسطس الماضي لاتخاذ قرار لتعويم سعر صرف البيزو المكسيكي ، مع الاحتفاظ مع ذلك بإمكانية تحويل هذه العملة الى أية عملة أخرى ، وكذلك نقل أي رؤوس أموال ، أو مبالغ نقدية .

ان استراتيجية التنمية الداخلية التي حدثتكم عنها الآن ارتبأت بسياسة خارجية تحترم المبادئ التقليدية التي التزمنا بها دائما ، والتي تشبه تلك المبادئ التي رأينا في عام ١٩٤٥ أن ننطلق بها الى أبعد حد مع ميثاق سان فرانسيسكو ، وهي سياسة ترمي الى نمو المكسيك وتقدمه ، وتخدم الديمقراطية الداخلية ، والديمقراطية فيما بين دول العالم .

وحتى يتم ذلك ، أضفنا الى المبادئ الحيوية التي انبعثت من تاريخنا ، حق الدول في السيادة ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاقطار الاخرى ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي تنويع علاقاتنا الدولية ، والتضامن مع كفاح الدول النامية التي تصرف باسم بلاد العالم الثالث ، وكذلك الحملة لانشاء وتعزيز نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة ، والمدل ، واعتماد الدول على بعضها البعض .

وفيما يتعلق بأول هذه العناصر ، فيمكن أن أذكر العديد من البيانات لرئيس المكسيك من وقت أن بدأت مدة رئاسته في عام ١٩٧٠ وسأقتصر هنا على أن أذكر بيانه في تقريره الثالث الصادر عن الحكومة في أول أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ حيث أكد .

" في عصر يتسم بالحوار فان المكسيك يؤكد مهمته الدولية . واننا جزء فعال من المجتمع الدولي ، ونتأثر بالأحداث التي تتم في الخارج ، وليست لدينا أية مخاوف من نفوذها . اننا نقبل تنوع نظم الحكم كسمة من سمات هذه المرحلة التاريخية . ونود أن نؤكد مرة أخرى ثقتنا بأنفسنا وبالطريق الذي اخترناه لأنفسنا . "

ان موقف المكسيك هذا قد تأكد في العديد من المواقف ، وفي ست سنوات ضاعفنا من علاقات الصداقة مع شعوب العالم . وفي بداية الست سنوات هذه كانت المكسيك لها علاقات دبلوماسية مع ٦٧ أمة ، والان لنا علاقات دبلوماسية مع ١٣١ دولة .

كما زار رئيس المكسيك ٣٦ دولة في مختلف انحاء العالم منها تسعة لاوروبا ، أربعة لآسيا وتسعة لأفريقيا والشرق الاوسط وأربعة عشر في أمريكا . وخلال نفس هذه المدة استقبل المكسيك أكثر من ثلاثين من رؤساء الدول أو رؤساء حكوماتها أو وزراء خارجيتها .

ونتيجة لهذه الزيارات التي قام بها رئيس الدولة للخارج ، فقد تم إبرام أكثر من ١٦٠ اتفاق دولي ، تمثل ثلثها اتفاقيات للتعاون الثقافي أو العلمي فيما يتعلق بالأمور الزراعية أو تعاون اقتصادي وتجاري . وفي نفس هذا المضمون فقد وقعنا أيضا اتفاقيات للتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة ، ومع مجلس التعاون المتبادل الاقتصادي الذي فتح في المكسيك أسواقا لـ ١٧ دولة أوروبية شرقية وغربية .

أما بالنسبة لعمليات تضامن المكسيك مع دول العالم الثالث ، فإن رئيس الدولة في المكسيك قد شرح أيضا في الكثير من تصريحاته هذا الموقف ، وسأقتصر على اختيار بعض هذه البيانات ، وعلى سبيل المثال ، التصريح الذي ألقاه رئيس دولة المكسيك في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٤ حيث قال في مقر وزارة الخارجية في المكسيك عندما تم افتتاح مؤتمر كان عليه أن يدرس التعاون القاري .

” ان أمريكا اللاتينية تمثل جزءا لا يتجزأ من العالم الثالث . وكفاحها انما هو نفس الكفاح الذي تضطلع به دول أخرى ضد الاستعمار ، وضد محاولات الاخضاع الجديدة وضد الظلم الذي تتسم به عمليات التجارة الدولية ، وضد تركيز القوى السياسية ، والثروة ووسائل مضاعفتها ، في أيدي عدد قليل من القوى ” .

” وفي بحثها عن وسائل لتحسين نموها ، فإن أمريكا اللاتينية لا يجب أن تبقى جامدة على مستوى علاقاتها في القارة ، والتي تقوم على الاشكال القديمة للعبودية ، والتي من شأنها أن تقلل من فرص الاختيار العديدة التي يمكن أن يتيحها تبادل حُر بين الدول ” .

” فلندعم العلاقات القائمة على الاستقلال ، وعلى المساواة ، وعلى العدالة . وعلينا أن نقيم أسس التعاون المخلص مع الاقطار الأخرى في القارة . وعلينا أن نمارس التضامن مع جميع شعوب العالم الثالث ” .

ان المكسيك كان على اقتناع دائم بأن البيانات النظرية يجب أن تتبعها أعمال ملموسة
أيا كانت نظم الحكم ، وأن يكون هناك تضامن مع دول العالم الثالث ، وقد ثبت ذلك في المحافل
الدولية الكثيرة . ويكفينا لنظهر ذلك أن نرى كيفية تصرف المكسيك فيما يتعلق بثلاث مسائل ذات
أهمية خاصة وهي : قانون البحار الجديد ، ونزع السلاح ، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وخلال الدورات الأربع ، التي خصصت للمسائل الاساسية المتعلقة بمؤتمر قانون البحار التي رأسها بكفاءة كبيرة ، رئيس الجمعية العامة الحالي ، والتي عقدت احداها منذ عام ١٩٧٤ في كاراكاس ، وأخرى في جنيف وورتن منها في نيويورك ، فان اشتراك المكسيك ، كان يهدف دائما ، الى حماية ما نعتبره المصالح المشروعة لدول العالم الثالث ، والى المطالبة بممارسة هؤلاء لحقوقهم المشروعة بالنسبة لاستغلال الموارد الطبيعية للبحار ولقاع البحر .

وبذلك ، فاننا التزمنا منذ البداية ، بالتوصل الى حلول عادلة لمسألتين تملان ، دون شك ، أهمية كبرى لشعوبنا . أولا هما ، هي ما يسمى بالمناطق الاقتصادية المطلقة ، ثم استغلال الثروات البحرية الطبيعية في المناطق الواقعة خارج حدودها القومية .

وفيما يتعلق بالمسألة الاولى ، فقد تمكنت اللجنة المعنية بذلك من التوصل الى نص موحد يمكن اجراء مفاوضات على أساسه ، ويمثل عاملا مشتركا أعظم لمعالجة بعض العناصر الرئيسية لوجهات نظر الوفود المختلفة . وانطلاقا من هذا النص ، يمكن ان نستخلص ان هذه المنطقة الاقتصادية المطلقة ، يمكن ان تمتد الى مائتي ميل بحري ، ويمكن للدولة داخل هذه المنطقة ، مع بعض الحدود التي يمكن التوصل اليها عن طريق المفاوضات ، ان تمارس سيادتها لاستغلال واستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة لقاع البحر بما في ذلك الثروات الموجودة فيه .

أما بالنسبة للمسألة الثانية ، التي تحدثت عنها الآن ، والتي لم يحرز فيها تقدم للأسف حتى الآن ، فان أعمالنا تهدف الى تطبيق المبدأ الذي وافقنا عليه بمناسبة العيد الخامس والعشرين للأمم المتحدة ، والخاضع باستغلال قاع البحر والموارد الموجودة به ، والتي تمثل تراثا للبشرية بأسرها ، والتي

" لا يمكن ان تملكها أقطار دون أخرى ، أو أشخاص دون آخرين ، وان الدول لن تمارس

سيادة مطلقة على جزء بعينه من هذا التراث البشري " [قرار ٢٧٤٩ (د - ٢٥)] ،

والذي يجب ان يستخدم لاغراض سلمية .

وآتي الآن لمسألة نزع السلاح ، وأود كمقدمة ، ان أذكر بأن الجمعية العامة كانت تقر منذ أكثر من ثلاثين عاما ، ان سباق التسلح انما يمثل أكبر أخطار تهدد السلام العالمي وحيياة البشرية ، ويبدو لي أن من المناسب ان أضيف هنا ، ان ذلك لا يمثل فحسب خطر الابداء الجماعية ،

ولكنه يمثل تبديدا للموارد واخلاقا بالنظام الاقتصادي الدولي . وعلينا ان نتذكر دائما ، ان الترسانات النووية للقوتين الكبريين اللتين يطلق عليهما القوتين الاعظم ، قد قدرت مع غاية التحفظ بما يعادل مليون قنبلة من تلك التي سببت في عام ١٩٤٥ موت مائة ألف شخص في هيروشيما ، أى أن هذه الترسانات تكفي لآبادة مائة ألف مليون انسان ، أى أكثر من خمسة وعشرين ضعفا من سكان الارض . كما بلغت النفقات العسكرية ثلاثمائة ألف مليون دولار سنويا .

وحتى نبرز مساهمة المكسيك في هذه المهمة ، يجدر ملاحظة أن المكسيك قد اشتركت بطريقة أو بأخرى قليلا أو كثيرا فيما يقرب من مائة قرار خاصة بنزع السلاح ، وافقت عليها الجمعية العامة خلال السنوات الستة التي أتحدث عنها ، وذلك مثل يتعلق بالبرنامج الكامل لنزع السلاح ، وتقارير الأمين العام عن المسائل المختلفة لنزع السلاح ، ومؤتمر نزع السلاح والمسائل الأخرى المرتبطة بنزع السلاح النووي مثل المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ووقف جميع التجارب النووية ، ونزع الاسلحة النووية من أمريكا اللاتينية وانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، وقد حدث ما يشبه ذلك أثناء المؤتمر الخاص بمراجعة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي عقدت في ايار/مايو عام ١٩٧٥ ، وخلال اجتماعات لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٦ ، عند ما نوقشت المسألة المتعلقة بحماية البيئة من الاسلحة النووية .

وسوف أقتصر هنا على ابداء بعض التعليقات الوجيهة الخاصة بخمس مسائل ، لان من المستحيل ان نتحدث عن جميع المسائل دون ان نتجاوز كثيرا المدة المخصصة لبياننا .

ففيما يتعلق بوقف تجارب الاسلحة النووية ، يجدر أن نذكر هنا بأن الجمعية العامة ، قد وافقت على ثلاثة قرارات مقدمة من المكسيك ، أكدت فيها على ان استمرار التجارب النووية ، سوف يزيد من سياق التسلح ، وسيؤدي الى ازدياد أخطار نشوب حرب نووية ، كما تضمنت أيضا ادانة جميع التجارب الخاصة بالاسلحة النووية ، أي كانت الاماكن التي تجرى فيها هذه التجارب ، والتأكيد على انه ليس هناك ما يبرر التأخير في ابرام اتفاقية لمنع جميع التجارب النووية ، أي كانت ، منعها كاملا ، تمشيا مع ما تقرر خلال أكثر من عشر سنوات في دياجاة المعاهدة التي تمنع تجارب الاسلحة النووية في الفضاء ، وفي الفضاء الخارجي ، وفي قاع البحر .

وبالإضافة الى ذلك ، فان المكسيك قدمت - الى مؤتمر مراجعة منع انتشار الأسلحة النووية الذى عقد في مايو ١٩٧٥ - مشروع بروتوكول اضافي ، وتقدم معها بذلك كثير من بلاد العالم - الثالث . ويهدف هذا المشروع الى وقف جميع التجارب على الأسلحة النووية ، تمشيا مع ما جاء في الفقرة العاشرة من ديباجة المعاهدة - ومشروع البروتوكول هذا ، الذى وزع فيما بعد كوثيقة من وثائق مؤتمر لجنة نزع السلاح ما يمكن أن تطلع عليه الجمعية العامة كوثيقة من وثائق اللجنة الأولى .

أما بالنسبة للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من النظم الاستراتيجية للأسلحة النووية ، والمعروفة باسم (صالت) ، والتي تدور منذ عام ١٩٦٩ ، فان مساهمة المكسيك قد كان لها أثر خاص في هذه المفاوضات بموافقة الجمعية العامة على أربعة قرارات أعربت فيها عن أسفها لعدم تحقق أى تقدم ملموس في هذه المفاوضات ، وتحدثت فيها عن قلقها لقلة الحدود المسموح من الأسلحة الاستراتيجية النووية التي حددتها هاتان الدولتان ، وعدم تحديد نوعية هذه الأسلحة في هذه المعاهدات ، وبالنسبة للجدول الزمني المؤجل - الذى حددته هذه المفاوضات - لتخفيض الأسلحة في الترسانات النووية وما يترتب على كل ذلك . وقد طلبت الجمعية من هاتين الدولتين أن توسعا بسرعة من مدى هذه المحادثات الخاصة بتحديد كمية الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وأكدت :

" ضرورة التوصل الى اتفاق لتقليل نظمها الاستراتيجية للأسلحة النووية كخطوة

ايجابية نحو نزع السلاح النووى " .

أما فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، فجدير بالذكر أن المكسيك تمثل مقر منظمة منع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، والمعروفة باسم (أوبانال) ، وهي منظمة دائمة لأكبر مناطق العالم كثافة في السكان . وقد نجحت المكسيك في ذلك خلال الدورة الثلاثين بالموافقة على القرار رقم ٣٤٧٢ ب لتفسير عبارة " المناطق الخالية من الأسلحة النووية " ، وذكر الالتزامات المبدئية للدول التي تملك هذه الأسلحة تجاه المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، والانجازات التي تم التوصل اليها لقرار وتحديد هذه المناطق .

وفيما يتعلق بإمكانية عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح ، فان هذه مبادرة حظت - منذ البداية - بتأييد بلدى . وان وفد المكسيك - خلال المؤتمر الخامس لرؤساء دول عدم الانحياز - قد اتاحت له

الفرصة لتقديم مساهمة متواضعة في النص الخاص بالقسم الثامن عشر من الاعلان السياسي الذي وافق عليه المؤتمر ، والذي يوصي بعقد دورة خاصة للجمعية العامة في أقرب وقت ممكن أو ليس متأخرا عن سنة ١٩٧٨ ، بحيث يجب أن يتضمن جدول الأعمال فحص المسائل الخاصة بنزع السلاح ، ومسألة عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح .

ومن الأمثلة الأخيرة لمساهمة المكسيك الايجابية في مجال نزع السلاح ، أذكر بالقرار الذي وافق عليه بلدى بالنسبة لمشروع المعاهدة الخاصة بعدم استغلال البيئة لأغراض عسكرية أو أغراض عدائية . ان هذا المشروع قدمه رئيسا وفدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، حيث قدم وفد المكسيك في جنيف وثيقة برقم ٥١٦ بتاريخ أول سبتمبر ١٩٧٦ ، تبين الأسباب التي تخشى من أجلها المكسيك من عواقب العسكرية والحربية ، والتي قد تؤدي الى كوارث طبيعية ، من زلازل وأعاصير ، وتغيير الأوزون في الجو وتيارات مياه المحيطات والتي قد تخل بالبيئة الطبيعية بسبب اجراء تجارب نووية .

وانا ما انتقلنا من مسألة تعاون المكسيك في مجال نزع السلاح ، الى مساهمتها في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد* ، لا نجد صعوبة في أن نختار من الأمثلة العديدة في هذا المجال ، مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين .

وفي هذا الصدد ، يوجد أمر ضرورى في تناول هذه الوثائق الهامة ، وهي الفقرات الخاصة بالبيان الذى ألقاه الرئيس اتشفيريا في ١٩ ابريل ١٩٧٢ أمام مؤتمر التجارة والتنمية عندما قدم مبادرته التاريخية بالمعبارات الآتية :

" يجب أن نعزز الأسس الشرعية والقانونية للاقتصاد الدولي ، وهي قواعد ضعيفة .

فانه لا يمكن انشاء نظام عادل ومستقر دون أن نضع ميثاق لواجبات الدول وحقوقها وذلك لحماية الدول الضعيفة . وانا ما عزلنا التعاون الاقتصادى عن مجال النوايا الطيبة فيجب أن نبلوره

* تولى السيد بويد (بنما) رئاسة الجلسة .

في مجال القانون . دعونا نحول الجادئ المقدسة للتضامن بين الرجال الى مجال العلاقات بين الدول . . . ان التضامن الذي نطلبه هو شرط البقاء . ان الحل المنظم في الطريق الآن . وقد وقع نسيان الدول النامية مرة أخرى . ان فان التفرقة الاقتصادية بين قسوى العالم سوف تكون أعظم ، والاستقرار الدولي النسبي الذي أحرزناه لن يبقى طويلا .

" ان أى قرار لا يراعي غير الواقع الحالي يكون قرارا خاطئا ، من الناحية التاريخية ، وان بدت صحته مظهريا . ان القرار الفعال حقيقة هو ذلك الذى يتجاوز المصالح الوقتية ، ويذهب الى ما هو أبعد ، مراعى المستقبل .

" ان السلام لا يعتدى عليه بالاسلحة وحدها . اننا لن نعد الاعداد الملائم القرن الحادى والعشرين الا اذا فهمنا ان مصيرنا هو مصير واحد . ان تخلف الشعوب لا يرجع الى اعتبارات معنوية فحسب ، فهناك سبب تاريخي يجعلنا ندرك ان العالم يحتوى على امكانية حقيقية لقرار السلام والرفاهية .

" انه لا يمكن تجاهل المهمة الملقة على عاتق الجيل الحالي ، ذلك اننا على عتبة تغيير هيكل للمجتمع الانساني لن نستطيع تنفيذه الا اذا اشتركت جميع الدول في الاستفادة منه ، على قدم المساواة .

" واذا ما تكررت تجربة العقد الاخير في هذا العقد الحالي فسوف تتدهور علاقات العالم الثالث مع الدول الصناعية الكبرى تدهورا لن يمكن اصلاحه .

" ان بناء اقتصاد ما من اجل السلام يمثل ، في الوقت الحاضر ، المهمة الاساسية للمجتمع الدولي . وان رفض التعاون من اجل تقليل الفوارق بين شعوب العالم اجمع يمضي تجريد مبادئ الامم المتحدة من معناها الحقيقي .

وبالرغم من ان الميثاق الاقتصادي لحقوق وواجبات الدول ، جنبا الى جنب ، مع اعلان وبرنامج العمل الذى كانت قد وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها السادسة يشكل حجر الزاوية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد فانه لا يمكن ان يعتبر غاية في حد ذاته . وحتى يمكن تحقيق اهدافه ينبغي تنفيذ مبادئه العامة والمعايير التي يحددها والنصوص الاخرى التي يتضمنها تنفيذها امينا . هذا هو ما يراه المكسيك ، وقد بذل في سبيل ذلك كل جهوده سواء في مانيلا أو نيروبي أو كولومبو أو جنيف او في عاصمة بلادى ذاتها ، من اجل ما يسمى تنفيذ هذا الميثاق .

وفي فبراير ١٩٧٦ ، وافق الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة ال٧٧ على برنامج للتعاون الاقتصادي بين البلاد النامية ؛ وفي ايار/مايو وافقت نفس الدول على اجتماعها بمناسبة اجتماع الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على بذل كل جهد مستطاع لتأمين الاشتراك على

مستوى عال في المؤتمر المقرر عقده في المكسيك ، كما قررت عقد اجتماع للخبراء في جنيف للاضطلاع بالاعمال التحضيرية . وفي آب/اغسطس وافق مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز على قرارات عديدة تعكس دعمها لبرنامج مانिला . وبعد ذلك ، وفي الايام الاولى من ايلول/سبتمبر عقد في اديس ابابا اجتماع للوزراء الافريقيين تناول التعاون الاقتصادي . واخيرا في الفترة ما بين ١٣ و ٢١ من ايلول/سبتمبر عقد في عاصمة بلادي مؤتمر حول التعاون الاقتصادي بين البلاد النامية .

هذا ، وقد تمخض هذا المؤتمر عن مجموعة من القرارات سيكون لها ، بلا أدنى شك ، تأثير كبير على تنمية ودعم ما يسمى بالتعاون الافقي ، ذلك التعاون الذي قرره الميثاق كوسيلة لضمان ان تتم المفاوضات بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، على قدم المساواة .

وتسمى هذه القرارات الى ايجاد نظام شامل للافضليات التجارية بين البلاد النامية ، والى انشاء وتشغيل صندوق للاحتياطي لتنظيم المنتجات الاساسية ، والى عقد مؤتمر للمفوضين من اجل اقرار لوائح مجالس اتحادات منتجي المواد الاولية ، والى انشاء شركات نقل متعددة القوميات ، وايجاد جبهة موحدة لوضع هيكل جديد لنظام النقد الدولي ، وانشاء بنك للبيانات والمعلومات ، يكون من شأنه تشجيع التعاون الفني بين بلاد العالم الثالث .

وفضلا عن ذلك ، وافق المؤتمر على ضرورة ايجاد جهاز دولي مناسب لضمان تنفيذ اجراءات التعاون بين البلاد النامية على نحو سريع وفعال . كما قرر تكليف الاجتماعات الوزارية لمجموعة ال ٧٧ بمهمة مراجعة تطبيق الاجراءات التي ينص عليها برنامج التعاون الاقتصادي بين البلاد النامية وتقييم هذه الاجراءات ، وكذلك التنسيق بين مواقف دول هذه المجموعة في جميع المحافل الدولية التي تهمها .

ان حقبة التعاون الدولي التي بدأت في مانिला قد تدعمت في المكسيك ، وقد اتخذت خطوات عظيمة نحو الاستقلال الجماعي ، ذلك الاستقلال الذي ورد وصف له في الفقرة الاولى من مقدمة تقرير المؤتمر هو ، " ضرورة تاريخية تركز لها جميع البلاد النامية جهودها " والذي سيكون اداة فعالة من اجل تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي نص عليه ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

ويجد ربي ان اتحدث الآن ، في بضع كلمات ، عن مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في

العالم الثالث . فبفضل مبادرة اخرى لرئيس بلدى تم وضع حجر الاساس لهذا المركز ، وذلك في حي سان جيرونيمو ، في عاصمة المكسيك ، في ١٤ من شهر ايلول /سبتمبر الماضي . وفي الاحتفال الذى اقيم بهذه المناسبة بحضور ممثلين لاكثر من ٥٠ دولة من دول العالم الثالث ، فان السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، الذى كان في زيارة لبلدنا منذ اكثر بقليل من عام مضى ، في حزيران /يونيه ١٩٧٥ ، حين ارسى حجر الاساس للمؤسسة ، حيث عرض تعاون الامم المتحدة الكامل قد ذكر الافكار التالية التي تعتبر تعريفا ممتازا للاهداف الرئيسية للمركز :

” انني اعتقد انه سيكون من شأن هذا المركز تقديم خدمات ثمينة . وسيكون من شأنه ان يصقل معارف جديدة بفضل تبادل الخبرات المرتبطة ارتباطا مباشرا بظروف العالم الثالث . ويمكن لبلاد العالم الثالث ان تجد بنفسها حلولا لمثل تلك المشكلات الخاصة بالتقنية والتنظيم الاجتماعي والحاجة الى انشاء المؤسسات ، ولن يكون ذلك عن طريق الاستمرار في انتهاج المعايير القائمة ، في البلاد الصناعية فحسب ، بل عن طريق الابتكارات المستمرة النابعة عن فكر وخبرة دول العالم الثالث ذاتها ” .

ان الجهود المستمرة لحكومة المكسيك خلال السنوات الست الأخيرة ، كانت تستهدف - كما قال رئيس الجمهورية نفسه - خدمة ديمقراطيتنا ، والديمقراطية بصورة عامة بين الدول . وهذا لا يمكن الا أن يكون لصالح منظمنا العالمية .

لذلك كما قلت في بداية كلمتي ، رأيت أن الاستعراض التحليلي الذي أوردته ، سوف يشجع من يعملون على دعم الأهداف التي نسعى جميعا لتحقيقها ، وكذلك المبادئ التي تستلزمها منظمة هيئة الأمم المتحدة .

ان كل ما يمكن أن يعتبر دفعة نحو تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق على المستوى الداخلي والخارجي ، يكتسب أهمية خاصة ومعنى عميقا في الوقت الحالي ، في هذا الوقت الذي نلاحظ فيه أن حقوق الانسان وحرية الأساسية ليس بالنسبة لعدد كبير من الأشخاص والدول الا سببا في كثير من الآلام والسخرية . ذلك بينما تتعدد أعمال الاعتداءات ، كتلك التي ارتكبت في أماكن متباعدة جدا مثل واسفتون وبوينوس ايريس وروما ، والتي أثرت بصورة مباشرة على أمريكا اللاتينية ، ومحاولات الاغتيال التي كثيرا ما تنجح في القضاء على سياسيين نزهاء أمنا كانت جريمتهم الوحيدة هي رفض فرض السلطة والفاشية . ولا شك أن هذا هو السبب في أن ٦٠٠ شخصا قد لجأوا لجوءا سياسيا الى المكسيك .

ويتعين عليّ في نهاية بياني أن أشير هنا ، الى عدة بيانات كان آخرها ذلك الذي أدلى به رئيس المكسيك ، تلك البيانات التي توفر لنا الأساس القوي لمواصلة سياسة كتلك التي استعرضت معكم نتائجها على الصعيد الداخلي والخارجي ، حتى وان كنت قد أوجزت في ذلك .

وانا كنا قد حللنا في أول أيلول / سبتمبر الماضي أمام المؤتمر الوطني نتائج الانتخابات الأخيرة التي اشترك فيها ٤٣ . ١٧ ٦٩٥ ، صوت منهم ٨٠١ ٧٠٣ ١٦ لصالح مرشح الحزب الثوري التأسيسي ، وبهذه المناسبة أعلن الرئيس اشفريا قائلا :

" ان بلادنا قد خرجت الآن من مرحلة الارتجال وفرض السلطة ، واستطاعت ان تقيم مؤسساتها الديمقراطية ، وتحقق التماسك الوطني ، وقد وصلنا الى مرحلة من التنمية يستطيع فيها فقط ، هؤلاء الذين تعودوا على الدراسة والجهاد الوطني ، واتخاذ القرارات ،

والتصرف بشجاعة يستطيعون أن يديروا دفة البلاد . لذلك ، وبكل أمل ، وباقتناع وطني ، سأنقل رئاسة الجمهورية الى هوسي لويس بورتيلو " .

وعندما أبلغ يوم ٩ أيلول / سبتمبر بالنتائج الرسمية للانتخابات ، أعلن الرئيس المنتخب الجديد أمام المجلس الوطني ما يلي " سوف يتعين عليّ أن اتقلد السلطة ، بعد نظام حكم تميّز بالشجاعة تحت رئاسة الرئيس لويس اتشفرنا ، وسوف أتحمل المسؤولية في مرحلة حساسة في تاريخنا المعاصر ، وانني أتلقى هذا النبأ ، وأنا أقدر المسؤولية التي تنبع من وصولي الى السلطة . وفي الوقت المناسب ، وأمامكم انتم الذين تتولون السلطة التنفيذية في الدولة أتعهد بالحفاظ على المؤسسات التي جددت بصورة مستمرة في تاريخنا ، دون أن نغيّر من الوجهة التي سرنا بها ، تلك الوجهة التي حددتها رغبة آبائنا وأجدادنا ، وسيكون عليّ أن اتجه بهذه البلاد نحو قيم الحرية والعدالة ، في ظل الديمقراطية وحكم المؤسسات ، وفي ظل سيادة القانون .

السيد بوجا (هنفاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، نيابة عن وفد

هنفاريا ، أود أن أهنئك قلبيا لانتخابك رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، ويسعدني أن أرى أن هذا المنصب الرفيع يشغل من قبل ممثل بارز لسرى لانكا ، تلك الدولة التي تقيم معها هنفاريا علاقات صداقة ، والتي استضافت مؤتمر القمة الأخير لدول عدم الانحياز .

هل لي يا سيدي الرئيس أن أرحب نيابة عن حكومتي بممثل جمهورية سيشيل بمناسبة قبول هذه الدولة في عضوية هيئة الأمم المتحدة . واننا لنتمنى لهذه الدولة الفتية ، كامل التقدم والنجاح في نطاق منظمنا العالمية .

اليوم يقدر للجميع أن تنفيذ مبدأ التمايش السلمي واتساع نطاق الانفراج انما يوفران الظروف المواتية للتقدم الاجتماعي والبناء السلمي مع زيادة الثقة بين الشعوب ، لذلك فان المباديات فسي مجال السياسة الخارجية التي اتخذتها الدول الاشتراكية انما تتجه نحو توسيع نطاق عملية الانفراج وجعلها لارجعة فيها . ان اقتراحات الدول الاشتراكية وخاصة اقتراحات الاتحاد السوفيهي انما تعطي دفعة مستمرة للكفاح من أجل السلام والأمن والتعاون الدولي المثمر .

ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية كحكومات بقية الدول الاشتراكية تساهم مساهمة فعالة في دعم السلام والأمن والتعاون بين الدول والشعوب كما تساهم في الجهود المشتركة لتعميق مفهوم الانفراج . ان السلام الدائم والأمن المستتب هما أول مانعني به في سياستنا الخارجية ، واننا على يقين من أن هذه السياسة تتمشى مع المصالح الحيوية لشعب هنغاريا .

ان دعم العلاقات الثنائية بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية يبعثنا أمرا هاما لدعم السلام والأمن الدوليين ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية قد حققت الكثير في هذا الشأن ، وقد أقمتنا علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة مع هذه الدول . ان تبادل الزيارات بين رجال الدولة أمر مألوف ، وتبادل السلع والتعاون الاقتصادي في مجال الصناعة يزداد بصورة مستمرة . ولقد حققنا الكثير في مجال احاطة شعبنا بالقيم الثقافية الحقيقية لدول غرب أوروبا وشمال أمريكا . ان تنمية العلاقات الانسانية تيسرها الاجراءات المرنة التي تطبقها في منح تأشيرات السفر ، ففي سنة ١٩٧٥ فان بلادى التي يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين نسمة قد زارها أكثر من ٩ مليون شخص أجنبي . ويوصي من المبادئ العشرة التي أقرت في هلسنكي فاننا على أتم استعداد لدعم العلاقات مع الدول الأخرى وتوسيع مجال التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي معها ، وتحسين تبادل المعلومات وتوسيع نطاق الاتصالات الانسانية .

وعندما نتحدث عن دعم قضيتي السلام والأمن يجب ألا ننسى أن أعداء الانفراج في بعض الدول الغربية يضاعفون من جهودهم ويكيلون التهم اللامعقولة للدول الاشتراكية مدعين أن الانفراج قد تسبب في اثاره مشاكل سياسية واقتصادية في هذه الدول ، مختلقين المشاكل ، ومجددين محاولاتهم للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية ، وذلك باستخدام الوسائل السياسية ، وباللجوء الى الحملات الدعائية ، فان هؤلاء الأشخاص يحاولون عرقلة التمايش السلمي بين الدول

ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وهناك أدلة متزايدة تثبت أن الدوائر المتطرفة تحاول ليس فقط القضاء على نتائج مؤتمر هلسنكي ولكن على الانفراج بصورة عامة .
وهنا في هيئة الامم المتحدة أرجو أن تسمحوا لي باعلان ايماني بأن المتمسكين بالسلام والتعاون الدوليين سوف يتمكنون من احباط الهجوم على التعايش السلمي ، ومن المحافظة على منجزات الانفراج وخلق الفرص المواتية لمزيد من التقدم .
لقد برز الانفراج نتيجة الجهود المشتركة للدول ذات نظم اجتماعية مختلفة ، ونحن نعلم جميعا الدور البارز الذى لعبته كل من حكومة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في هذا الشأن ، ونأمل أن يستمر هذا التعاون البناء وأن يمكن من تحقيق مزيد من النتائج الطبيعية . ان حكومتي تؤمن بأنه في الفترة القادمة سوف يكون علينا الاضطلاع بمهام أساسية اذا ما قمنا بها في المجال الدولي على خير وجه ، فانها ستعطي دفعة جديدة لعملية الانفراج كالتنفيذ الكامل لمضمون البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي وتحقيق نتائج جديدة في حل مشاكل نزع السلاح وتصفية بؤر الازمات الحالية .

ان العام الذى تبع مؤتمر هلسنكي قد أثبت أن التوصيات الواردة في البيان النهائي قابلة للتنفيذ . ان هذه الوثيقة تعبر عن حقيقة الأوضاع في أوروبا ، وتتحدى مع مصالح الشعوب الأوروبية . ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تولي أهمية كبيرة لتنفيذ المهام التي تترتب على البيان النهائي، ونعتقد أن أحكام وثيقة هلسنكي يجب أن تنفذ بالكامل آخذين في الاعتبار بطبيعة الحال - أن البيان النهائي يعرض برنامجا طويلا الأجل يتعين العمل على تنفيذه . اننا نعتبر أن البيان النهائي وحدة عضوية كاملة ، ولسنا على استعداد لقبول أسلوب الاختيار في تنفيذ بعض أجزائه . ان نرى من الضروري توفير المعاملة بالمثل عند تطبيق أحكام هذه الوثيقة .

ان احكام البيان النهائي لمؤتمر هلسنكي يمكن أن تنفذ بطريقة فعالة في اطار العلاقات الثنائية بين الدول التي اشتركت في هذا المؤتمر بهذه الروح تقدمنا باقتراحات محددة لحكومات العديد من دول أوروبا الغربية خلال الأشهر الأخيرة .

ان تعاوننا متعدد الأطراف يمكن أن يكون وسيلة هامة لتنفيذ مضمون البيان النهائي . وان حكومة بلادى توافق على فكرة عقد مؤتمرات لمناقشة الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة والنقل والطاقة .

ان تنفيذ الاقتراح السوفياتي من شأنه أن يخدم قضية التعاون الأوروبي كما أننا نؤيد الجهود الهادفة الى انشاء اطار تأسيسي للعلاقات بين مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

اننا نعتبر أن الاجتماع الاستشاري الذي سيعقد في بلغراد في العام المقبل سوف يكون علامة هامة على طريق دعم التعاون السلمي في أوروبا . ان هذا الاجتماع - في رأينا - يجب أن يعدله بحيث يستطيع أن يقوم بعمل بناء ، وأن يدعم التفاهم المتبادل والعلاقات الطيبة بين الدول المشتركة وأن يساهم في مزيد من النجاح في تنفيذ مضمون البيان النهائي وتحقيق التعاون بين الدول الأوروبية . وتود حكومة بلادي أن تعمل بهذه الروح .

ان متطلبات السلام والأمن الدوليين أن يشمل الانفراج السياسي المجال العسكري ، وتلك صورة تزداد الحاحا ، وقد اتخذت بضع خطوات في هذا الاتجاه ، ولكن الوقت قد حان لتحقيق مزيد من التقدم .

من القضايا الأساسية في الحياة الدولية اليوم الحد من سباق التسلح ان الدوائر العسكرية والصناعية في بعض الدول تمارس ضغطا متزايدا على حكوماتها لزيادة النفقات العسكرية وتحاول تأييد هذه الجهود باللجوء الى احياء نظريات الحرب الباردة اننا نعتقد أن هيئة الأمم المتحدة لاتستطيع أن تظل ساكنة أمام هذه التطورات .

وأود أن أعلن أن حكومتي تشارك تماما الرأي الذي أبدته حكومة الاتحاد السوفياتي في المذكرة التي قدمتها للجمعية العامة بشأن وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وأننا نعتبر تنفيذ الآراء الواردة في مذكرة ٢٨ أيلول / سبتمبر ، من شأنه أن يساهم الى حد كبير في حل هذه المجموعة الهامة من المشاكل .

ان حكومة المجر تتابع بالاهتمام الذي تستحقه مباحثات سولت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وتأمل أن تتوفر عما قريب الظروف المواتية للوصول الى اتفاق ثان للحد من الاسلحة الاستراتيجية . بما يحسن العلاقات بين هاتين الدولتين وبين الدول الاخرى بصفة عامة . وفي اطار نزع السلاح ، أصبح من الضروري الان ، تحقيق خفض في القوات العسكرية في وسط أوروبا . ان اقتراحات دول حلف وارسو تعرض على الا يعرض أمن احدى الدول للخطر بفعل الحد المتبادل للقوات العسكرية والاسلحة ، وتحول أيضا دون أن يتمتع طرف من الطرفين وحده بمزايا عسكرية . وتأمل أنه بدلا من محاولة اكتساب مزايا من طرف واحد ، ستعمل دول حلف شمال الاطلنطي في المستقبل على التوصل الى ترتيبات مقبولة عن طريق سلوك نفس المسلك الذي سلكته الدول الاشتراكية .

ان حكومة بلادي ترحب بحرارة بمعاودة التفجيرات النووية تحت الارض للاغراض السلمية التي وقعها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في شهر آيار / مايو الماضي ، ونعتبر هذه المعاهدة خطوة جديدة نحو نزع السلاح النووي ، كما ان الاتفاق المبرم بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا بشأن حظر الاستخدام العرضي غير المصرح به للأسلحة النووية يعتبر مساهمة اضافية في الحد من التوتر الدولي ، هل لي أن أعرب هنا عن أمني في أن يتم التوصل الى اتفاقات شبيهة بين كافة الدول النووية .

ان المبادرات التي اتخذت بفرض التحريم الشامل والكامل لتجارب الاسلحة النووية تحظى هي الاخرى بتأييد حكومة بلادي ، ان هذه المقترحات وتنفيذها سوف يساهم في الحد من خطر اندلاع حرب نووية .

اننا نرحب بحقيقة أن لجنة جنيف لنزع السلاح قد أعدت مشروع معاهدة لتحريم الحرب البيئية واللقوة الى تغيير البيئة وتأمل أن توافق الجمعية العامة في دورتها الحالية على هذه المعاهدة في شكلها النهائي .

وفي الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة من عام ١٩٦٦ ، كانت بلادى احدى الدول التي اتخذت مبادرات لحظر استخدام الاسلحة الكيميائية ، واليوم وبعد عشر سنوات نعتبر ان الوقت قد حان لنخطو خطوات سريعة نحو ابرام معاهدة لتحريم الاسلحة الكيميائية .

ان حكومة بلادى تولي أهمية كبيرة لا قرار مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي لحظر انتاج وتطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل أو أية نظم جديدة لمثل هذه الاسلحة ومن دواعي ارتياحنا ان عددا متزايدا من الدول قد أبدى الاهتمام بحل هذه المشكلة .

ان جمهورية المجر الشعبية تؤيد عقد مؤتمر لنزع السلاح ولكن لا اعتراض لدينا على أية محاولة أخرى لحل مشاكل نزع السلاح ، كعقد دورة خاصة للجمعية العامة كخطوة في سبيل مناقشة مشكلة نزع السلاح .

وفي رأينا أنه لا يمكن احراز أى تقدم حقيقي في تنفيذ البيان النهائي لمؤتمر الامن الاوروبي وفي حل بعض مشاكل نزع السلاح وتحقيق تعاون أوثق بين الشعوب طالما لم يتم بالكامل في مجال العلاقات الدولية الوفاء بمتطلبات التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة لذلك فان حكومتي تعتبر أن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية أمر ذات أهمية قصوى . ونحن على يقين من أن اقرار وتنفيذ مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في ٢٨ أيلول / سبتمبر سوف يزيد من الثقة المتبادلة بين الشعوب .

ان بؤر التوتر على مقربة من قارتنا تعتبر مصدر قلق خاص لشعب المجر الذي يحاول القيام بجهود بناءه . ان أزمة الشرق الاوسط ، والاحداث المأساوية في لبنان ، والتأخر في ايجاد حل لمشكلة قبرص ، تعرضنا لخطر اتساع نطاق النزاع .

ان تصفية أزمة الشرق الاوسط تعتبر مهمة ذات أولوية لدعم الامن والسلام الدوليين . وحكومة بلادى تعرب عن أسفها لزيادة تعقد الاوضاع .

لقد أصبح من الواضح أن المحادثات السرية والاتفاقات بين بعض الاطراف دون غيرها ، وتردى العلاقات بين الدول الاشتراكية والدول العربية لا تؤدي الى اقرار سلام دائم في الشرق الاوسط ان المحاولات من طرف واحد لم تحقق غرضها المعلن وهو الا استقرار في المنطقة ولكنها ادت الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتقسيم القوى العربية الهادفة الى تسوية سلمية كما أدت الى دعم موقف اسرائيل ومؤيديها والى ارباب عمل الازمة .

ان حكومة بلادى ترى ان التسوية الشاملة لا يمكن ان تتم الا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها بالعدوان في عام ١٩٦٧ والا بالاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك، حقه في اقامة دولة ما . ولن تتحقق التسوية الشاملة الا اذا توافرت ضمانات دولية تكفل سلام كافة دول الشرق الاوسط وعدم الاعتداء على حدود أى من هذه الدول .

ان حكومة بلادى تشعر بقلق بالغ ازاء تطورات الازمة اللبنانية ، ان الخسائر الطائلة في الارواح والدمار الذي نتج عن الاشتباكات المسلحة لا يفيد الا أعداء الدول العربية ، وأعداء شعب فلسطين العربي . ان التأخر في تسوية هذه الاوضاع من شأنه ان يزيد من خطر تفاقم النزاع . ولا زلنا نعتقد أن الازمة اللبنانية لا يمكن أن تحل الا بواسطة اللبنانيين أنفسهم وان أى تدخل أجنبي لن يؤدي الا الى تدهور الاوضاع . ان حكومة بلادى تؤيد وحدة أراضي لبنان .

ان حكومة بلادى تؤيد ضمان استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص ، ووضع حد لكافة أشكال التدخل الاجنبي ، ونعتبر ان المشاكل الداخلية للجزيرة القبرصية يجب أن تحل بواسطة القبارصة مع الاخذ في الاعتبار مصالح الجاليات اليونانية والتركية .

وان أنتقل الآن في حديثي الى آسيا ، فانه لما يسعد وفد بلادى ، ان يلاحظ أن الظروف المواتية لاستمرار ازالة التوتر في هذه المنطقة من العالم ماتزال قائمة . ومما يدعم ذلك قيام جمهورية فييتنام الاشتراكية في شهر تموز/يوليه الماضي ، وهو عامل من عوامل دوام السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . ومما يؤسف له أن قبول هذه الدولة في عضوية الامم المتحدة ، قد عرقل حتى الآن . ويتطلب السلم الدولي أن تحتل جمهورية فييتنام الاشتراكية ، في هذه الدورة ، مكانها ضمن الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

وترحب حكومتي ، بالمساهمة الفعالة التي تقدمها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كيبوتشي الديمقراطية في الحياة السياسية الدولية .

ويعتبر وفد بلادى ، ان الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ينبغي عليها أن تساهم في اعادة بناء الهند الصينية . ويجب على الدول التي تتحمل أساسا مسؤولية الآلام التي تعرضت لها شعوب الهند الصينية ، أن تضطلع بمسؤولياتها وفقا للاتفاقيات الدولية ، وان توفر المعونة اللازمة لتضميد جراح الحرب .

وتواصل حكومة جمهورية المجر الشعبية تأييدها لجهود حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، لتخفيف التوتر في شبه القارة الكورية ، ودعم السلام في المنطقة ، وانجاز التوحيد السلمي لكوريا . ونعتبر من الضروري ان ينفذ القرار الصادر عن الامم المتحدة في العام الماضي .

لقد حدثت تغيرات هامة في افريقيا منذ الدورة السابقة للجمعية العامة . ان اعلان قيام جمهورية انغولا الشعبية ، وانتصار شعب انغولا ضد التدخل الاجنبي ، والرجعية الداخلية ، كانا من الاحداث الهامة التي أدت الى اضمحلال النظام الاستعماري . ان شعب المجر يتضامن مع شعب أنغولا ويؤيده ، في جهوده لاعادة بناء بلاده ، واهيا اقتصاده القومي ، واقامة مجتمع تقدمي . ونحن نؤيد ، مع الأغلبية الساحقة للدول الاعضاء ، قبول جمهورية انغولا الشعبية في عضوية الامم المتحدة .

وتستطيع العناصر الوطنية الافريقية ان تعتمد على تضامن وتأييد شعب المجر في الكفاح العادل ضد حكومات الاقلية غير الشرعية وضد سياسة الفصل العنصرى . ونحن على يقين من أن الدوائر المتأثرة بأيدىولوجية التفوق العنصرى لن تتمكن من أن تحول دون ممارسة شعب زيمبابوى لحقوقه .

ونحن على ثقة ، من أن شعب ناميبيا الذى يئن تحت الاحتلال العنصرى لجنوب افريقيا ، سوف يحقق استقلاله في القريب العاجل .

ان الاعمال التي تشجعها عناصر من الخارج ، للعودة بالتاريخ الى الوراء في امريكا اللاتينية تتطلب اليقظة من رأى العام العالمي . وهناك أدلة كافية تثبت ان الحكومات اليمينية الفاشية التي جاءت الى الحكم عن طريق التآمر ، لا تنادى بالانفراج ولكنها ، على عكس ذلك توجه نشاطها ضد التعايش السلمي ، والتعاون بين الشعوب .

ان رأى العام المجرى يتابع ، باهتمام لا يكل ، ويدين بشدة الارهاب الذى فرضته على شيلي الحكومة العسكرية الفاشية . ان شعب المجر ، مع باقي القوى التقدمية ، يطالب باطلاق سراح لويس كورفالان وجميع الوطنيين في شيلي .

ان العلاقات الطيبة بين الدول الاشتراكية ، وبين الدول النامية تعتبر عاملا هاما من العوامل المؤثرة في الاوضاع العالمية اليوم . وعلى هذا الاساس ، تحرص حكومة جمهورية المجر الشعبية على تحسين علاقاتها مع الدول النامية ، واعطائها مضمونا أقوى .

وتولي حكومة بلادى ، أهمية كبيرة للنشاط الذى تبذله دول عدم الانحياز ، على الصعيد الدولي . ونحن نرحب - بحرارة - بالنتائج الايجابية التي حققها مؤتمر القمة في كولومبو . ونحن على يقين ، من أن تنفيذ قرارات كولومبو ، سوف يدعم التعاون بين الدول الاشتراكية ، وبين الدول غير المنحازة .

اننا نفهم ونؤيد الجهود التي تبذلها الدول النامية ، لاقامة علاقات دولية مفيدة لكافة الاطراف ، خالية من التمييز ، وقائمة على المساواة . ان موقف المجر بالنسبة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد قد شرح بالتفصيل من قبل وفد المجر في الدورتين السادتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وخلال الدورة العادية التاسعة والعشرين . ونحن نعتبر من الضرورى ان تنفذ المبادئ الواردة في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، في أقرب فرصة ممكنة .

وفي يقيننا ان تحقيق أى تقدم في مجال الرخاء الاقتصادى للدول النامية لا يتأتى الا في ظل مناخ دولي مناسب . ومن دواعي سرورنا ، ان القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة لدول عدم

الانحياز في كولومبو ، قد أعربت عن مزيد من الوعي بالترابط في العلاقة بين الانفراج ونزع السلاح ،
 والتقدم الاقتصادي للدول فرادى .

اننا نولي أهمية كبيرة ، لتوفير المعونة الدولية للدول النامية ، ونحاول فيما يخصنا المساهمة
 في حدود امكاناتنا في برامج التنمية التي تنفذ لصالح هذه الدول .

ولكننا نعتقد ان الضمانات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، انما
 تنبع من الاجراءات الاقتصادية الاجتماعية التي يجب أن تنفذ على الصعيد الوطني . ان صحة هذا
 المنهج تتضح عن طريق انجازات دولة المجر الاشتراكية في مجال زيادة الانتاج الصناعي والزراعي ،
 وازدهار الحياة الثقافية ، والتحسين الطموس في مستويات المعيشة .

شرط أساسي هام لزيادة فاعلية نشاط هذه المنظمة هو التنفيذ المستمر والعملي لروح الميثاق
 ونصه . لقد واجه الميثاق ، خلال الثلاثين عاما الماضية ، امتحان الزمن وقد ساهم تطبيق مضمونه
 في الحفاظ على السلم والأمن ، وفي دعم العلاقات بين الدول ، وفي الاضطلاع بالمهام الاقتصادية
 والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وفي توسيع مجالات التعاون الدولي . وبالتالي ، ليست هناك
 حاجة لتعديل الميثاق .

لقد ساهمت منظماتنا العالمية ، خلال السنوات الخمس الماضية في تسوية العديد من القضايا
 الدولية ، واتخذت عدة مبادرات . ويرجع الفضل فيما تحقق من نتائج ، الى الامين العام كورت
 فالدهايم الذي بفضل بعد نظره وطاقته التي لا تنفذ قد خدم قضية الصداقة والتعاون والسلام
 بين الشعوب . وأود ان أؤكد للامين العام السيد كورت فالدهايم ان حكومة بلادي تقدر خيرا تقدير
 نشاطه النبيل ، وانها على استعداد لمواصلة تأييدها له .

السيد الرئيس ، هل لي أن أنهي كلمتي مؤكدا لكم أن وفد هنفاريا في الدورة الحالية لن يأل جهدا في العمل على انجاح أعمال الجمعية العامة . اننا نؤمن بأن هذه الدورة للجمعية العامة تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة في حل الموضوعات الهامة المدرجة بجدول الأعمال*.

السيد توميسون (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، باسم وفدي

وحكومتني أود أن أتقدم بتهانني الحارة اليكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان رصيدكم من الخبرة في الشؤون الدولية واشتراككم النشط ، وقيامكم في الشؤون ذات الأهمية الحيوية للسلام العالمي ، ولرفاهية البشرية ، تؤكد لنا أنه تحت قيادتكم الرشيدة فان هذه الدورة للجمعية العامة سوف تؤدي الى تقدم جدي بشأن مختلف القضايا التي يواجهها حاليًا المجتمع الدولي ، والدليل على ذلك بيانكم الايجابي في افتتاح هذه الدورة .

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السيد غاستون ثورن رئيس وزراء* لوكسمبرغ الذي كان رئيسا للجمعية العامة خلال عام حافل بالتطورات البالغة الأهمية . وانني أسجل بأنه كان صريحا للغاية في افتتاح دورة الجمعية العامة حيث تحدث عن مظاهر الظلم الاقتصادي العالمي .

وأود أن أهنيء السيد كورت فالدهايم الأمين العام على مرور عام آخر أظهر خلاله تفانيه الكبير في مهمة الحفاظ على السلم العالمي . وفي هذا الاطار فان وفدي يود أيضا أن يرحب بالسيد بوتفم وكيل الأمين العام الجديد ، وأن يعرب عن تقديره للدور الذي لعبه السيد برادفورد مورس في أعمال الجمعية العامة خلال السنوات القليلة الماضية .

باسم حكومة وشعب جامايكا ، أود أن أعرب عن أسفنا العميق لوفاة الرئيس ماوتسي تونغ رئيس جمهورية الصين الشعبية ، ان فقدته يمثل خسارة ليس فقط للصين ولكن للعالم أجمع ، الذي أعلن حدادته على وفاة قائد عظيم ورجل دولة مرموق استطاع أن يحتل مكانته في سجل التاريخ كواحد من عمالقة القرن العشرين . ومن فوق هذه المنصة أتقدم بالتعزية الى وفد الصين وشعبها .

ان وفدي ينضم الى الوفود الأخرى في الترحيب بالعضو الجديد في هذه المنظمة العالمية وهو جزر سيشيل ، كما نتطلع أيضا الى ازالة العقبات التي تحول دون انضمام جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية فيتنام الى عضوية هذه المنظمة .

* تولى السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) الرئاسة .

لقد شهدت السنوات العشرين الأخيرة تطوراً مدهشاً للنظام الدولي فقد تحول العالم من عصر الاستعمار إلى عصر ما بعد الاستعمار . ولم تكن القضية في تلك الفترة تتمثل في إمكانية التغلب على السيطرة الإمبريالية والعنصرية ، ولكنها كانت تتمثل في طول الفترة التي سوف يستغرقها ذلك وما إذا كان في الامكان اتمام ذلك بأقل درجة ممكنة من العنف والانفجار والقهر والتشتت للإنسانية . واليوم فنحن في المرحلة الانتقالية الأخيرة والحاسمة لعصر ما بعد الاستعمار ، وهي مرحلة لا يمكن السكوت فيها ، على بقاء القضايا الرئيسية معلقة دون حل ، خشية أن يتعرض السلم والأمن الدوليين لأكثر التهديدات من جراء ذلك مما قد يؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية بصورة لم يسبق لها مثيل . ان التأخر المستمر من جانب المجتمع الدولي في معالجة المشكلات الأساسية الكبرى ، يزيد من احتمال التوترات الجديدة ، والمشكلات التي تنشأ عنها . فهناك انفجار الارهاب الدولي من جديد وهناك أيضاً إمكانية فعلية لحدوث كارثة عنصرية على نطاق كامل في أفريقيا الجنوبية ، وهناك الانتشار النووي . كل هذه المشاكل تعد أمثلة فقط ان أن هناك أيضاً الأزمات الاقتصادية المتتالية ، واستمرار تأخر البشرية الهائل وكل هذا يمكن أن يعود إلى عدم رغبة الدول الصناعية في اتخاذ خطوات بناءة وإيجابية نحو ازالة عدم التكافؤ الاقتصادي عن طريق انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . وبإيجاز فنحن في موقف نجد فيه انه يتعين على الأمم المتحدة وخاصة الدول الكبرى ليس فقط معالجة المشكلات الأساسية والرئيسية المعلقة والتي تؤثر على السلم والأمن الدوليين ، بل يجب عليها أيضاً أن تتخذ الاجراءات المناسبة حتى لا نجد أنفسنا في مواجهة مشكلات جديدة تنشأ عن تلك التي لم تنجح في حلها .

من بين الأسباب العديدة التي أدت إلى عدم المقدرة الظاهرة في التغلب على عدد من المشكلات الدولية التي تواجهنا ، هو اننا نقوم الآن بمحاولة احتواء الأزمات بعد وقوعها ، تلك الأزمات التي تنشأ عن فشلنا في الماضي في التعرف على المشكلات التي تبدو واضحة ، أو الشروع في بذل جهد صادق للبحث عن حلول دائمة ورشيده بشأنها .

وهناك عامل آخر ، ويتمثل في تزايد الاتجاه بين بعض القوى لتجاهل الآراء التي تتمسك بها القطاعات المريضة من الرأي العام العالمي الممثل هنا ، وقد اتضح ذلك بصورة جلية نتيجة لسوء استخدام حق الاعتراض (الفيتو) في مجلس الأمن ، خاصة في الحالات التي يتفق فيها كل الاطراف

عدا الطرف الذي يملك ذلك الحق ، والنتيجة الطبيعية لذلك هي انه أصبحت جميع الدول حتى الدول الصغيرة على استعداد الآن لتجاهل آراء وقرارات هذه الهيئة وسوف نسكت عن هذا الوضع بالطبع ، الى أن يفوت الأوان .

هناك أيضا عقبة أساسية تقف في طريق حل القضايا السياسية الحساسة ، وتمثل في مدى رؤية الدول الكبرى الى هذه القضايا في إطار سياسات مناطق النفوذ ، وهذه الدول تعجز عن ادراك أن هذه السياسات ، ترجع الى النظام الدولي العتيق ، فهو الذي أدى الى نشوئها ، قد أصبح من الصعب بصورة متزايدة الابقاء عليها في عالم نجد فيه أن الأغلبية الواسعة من الدول النامية قد أعلنت عن تأييدها الحازم لعدم الانحياز ومعارضتها لكثلى القوى المتنافسة .

السيد الرئيس ، انه لمن الصدف السعيدة أن تتولوا هذا المركز بعد أسابيع قليلة من استضافة بلادكم للمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة . فالنجاح الكبير لذلك المؤتمر يعد شهادة واضحة لتصميم الدول غير المنحازة في العمل في وحدة وتعاون للاسراع في الانتقال من نظام دولي يركز على الاستعمار والامبريالية والعنصرية وسيطرة الدول الكبرى وتنافسها ، الى نظام عالمي جديد يستند الى الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها السياسي ، وازالة جميع أشكال التمييز العنصرى واحترام حقوق الانسان وكرامة الفرد ، وتحقيق العدل والانصاف في النظام الاقتصادى الدولى . كما أن نصوص الاعلان الجماعى والقرارات التى صدرت في كولومبو والتي أحييت الى هذه الجمعية ، تمثل وثائق تحليلية قاطعة لكثير من القضايا المعقدة التى تواجه المجتمع الدولى اليوم ، كما انها تتقدم بمقترحات ملموسة من أجل معالجتها .

اننا نؤيد الموقف الافريقي الذي يدعو الجميع الى ان يتفهموا بوضوح أن شروط أى تسوية لتحرير زمبابوى سوف يملئها محاربو الصف الاول انفسهم ، جنود التحرير الذين يحاربون في الغابات ولا يحاربون بالديبلوماسية المتأخرة التي ادت الى صيغة من صيغ التسوية من شأنها ان تؤدى فقط الى استمرار ودعم موقف نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي . وعلى سبيل المثال ، لماذا دعوت الضرورة الى تحديد فترة انتقالية لمدة سنتين ؟ ولماذا يجب ان نلغي العقوبات قبل تحقيق تقدم موضوعي ، او على الاقل تقدم هام نحو وضع الدستور على اساس حكم الاغلبية .

ان موعد حكم الاغلبية ليس بعد سنتين ، او سنة واحدة ، او حتى بعد ستة شهور ، بل الآن فقط ياسيد الرئيس . وان الترتيبات التي قد تعتبر ضرورية للانتهاج من وضع الدستور يجب أن تستند منذ البداية ، أى منذ الآن ، على التطبيق الكامل لمبدأ حكم الاغلبية على مختلف المستويات الخاصة بعملية اتخاذ القرارات مع وضع ضمانات اساسية لحماية حقوق الفرد الاساسية بغض النظر عن الجنس والعنصر والعقيدة . لقد سالت دماء الافارقة السود ، ولا زالت تسيل من اجل تحقيق هذه الغاية وحتى تتحقق ، فان حكومتي سوف تواصل دعمها الكامل من اجل تعزيز الكفاح التحررى .

وان ننتقل الآن الى ناميبيا ، فاننا نشهد مثالا آخر للفطسة الاجرامية التي اظهرتها حكومة بريتوريا والتي تقدم نتائج تلاعبها بمصالح المستوطنين على حساب مستقبل الاقليم السياسي . ولكننا ، يجب ان نوضح ان الجهود التي سوف تبذل في الفترة القادمة في هذا الاتجاه ، لن تحقق شيئا اذا لم يتم احترام مبدأين اساسيين من جانب نظام فورستر العنصرى : أولا ، اشتراك ممثلي سوابو بصورة كاملة في المناقشات الدستورية ، لحصول ناميبيا على استقلالها كاملا . ثانيا ، اجراء انتخابات حرة تحت اشراف جهاز خارجي تقبله افريقيا السوداء . ان مسألة المواجهة في ناميبيا ليست فقط بين حكم فورستر والقوى الوطنية ، ولكنها ايضا بين هذه الحكومة والمجتمع الدولي بأكمله في هيئة الامم المتحدة . ليس هناك عائق قانوني وحيد يمنع مجلس الامن من ممارسة سلطاته بشأن ناميبيا اليوم .

اما فيما يتعلق بجنوب افريقيا ذاتها ، فاني اقف هنا وتساورني مشاعر مزدوجة من الشعور العميق بالهلع تجاه المذابح التي ارتكبتها حكومة بريتوريا العنصرية ضد الاطفال باستخدام الكلاب المروضة ، ومشاعر الكبرياء لان الشعوب الوطنية قد اظهرت للعالم اجمع انها على استعداد لان تموت

جماعات من اجل حريتها . والى هؤلاء الذين يواصلون دعمهم لحكومة فورستر عن طريق تزويد هـا بمعدات عسكرية ، عليهم ان يعلموا ان القدرة النووية لن تتمكن من انقاذ حكومة بريتوريا من أن تستهلك نتيجة لتصميم الملايين من الافريقيين السود في بلادهم وخارجها على تخليص قارتهم من المنصرية والسيطرة الاجنبية .

والآن ، اريد ان انتقل الى الوضع في الشرق الاوسط ، فلقد تم الاعتراف منذ وقت طويل بأن مشكلة فلسطين وهي المشكلة المركزية في الشرق الاوسط ، لازالت دون حل . وفي الوقت نفسه ، فان ازدياد التعاون بين اسرائيل وحكومة بريتوريا يعد مصدرا رئيسيا للقلق . ومن اجل التحرك نحو تسوية عاجلة لمشكلة الشرق الاوسط ، فان وفد بلادى ينضم للوفود الاخرى في مطالبة الاطراف المعنية بالتأكيد على ضرورة استئناف مؤتمر جنيف للسلام في وقت مبكر بما في ذلك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

بالاضافة الى الشرق الاوسط ، نحن نواجه الآن عدم مقدرة الامم المتحدة على معالجة عملية تجزئ قبرص التي راحت سيادتها واستقلالها ضحية على مذبح العلاقات والتحالفات العسكرية بين الدول الكبرى . ومن الواضح ان الحل الدائم للمشكلة لن يتوفر طالما واصلت القوات الاجنبية مرابطتها في قبرص ، وليس هذا فقط لمساعدة طرف من اطراف النزاع ، بل ايضا للابقاء على وضع التقسيم القائم . ولذا ، فان اى تقدم هناك يعتمد على انسحاب القوات الاجنبية بصورة تدريجية على ان يتم ذلك جنبا الى جنب مع استئناف المفاوضات الجدية بين الجانبين من اجل التوصل الى الحل المرضي .

اود الآن ان اتحدث عن مسألة الاشتراك في مؤتمرات السلام الدولية خاصة حين يؤدى الفشل الكامل على الاتفاق بشأن من يحق له الاشتراك فيها ، الى منع بدء المفاوضات الجدية بشأن قضية من القضايا التي تهدد السلام والامن الدوليين .

ان ميثاق الامم المتحدة ينص على اجراءات لتسوية المنازعات الدولية بطريقة سلمية . وفي المادة ٣٣ هناك التزام على الاطراف في اى نزاع يؤدى استمراره الى تهديد السلم والامن الدوليين بأن تتوصل الى حل سلمي لهذا النزاع . ولكن للاسف فان هذا الالتزام يضرب به عرض الحائط ، أو يصبح غير ندى معنى بسبب الخلاف حول تحديد اطراف النزاع او بعبارة اخرى ، من يحق له الاشتراك في ذلك المؤتمر .

بمقتضى هذه الظروف ، فلقد آن الاوان امام المجتمع الدولي ككل لكي يضع تعريفا اساسيا لعبارة الاطراف المهمة بالامر ، فضلا عن وضع القواعد التي تحكم حق المشاركة في مؤتمرات السلام الدولية . وان هذه المسألة لا يمكن ان تترك لكي تقررها ضغوط القوة الديبلوماسية او السياسية . وفي الوقت الحالي هناك مشكلتان اساسيتان في العالم وهما : مشكلة الشرق الاوسط ، ومشكلة كوريا . ولا يمكن ان يتحقق تقدم في اى منهما لانه لم يتم حتى الآن التوصل الى اتفاق بشأن تحديد الاطراف التي تجلس على مائدة المفاوضات . وعليه ، من المهم ان نلاحظ بعض التناقضات في مختلف الحجج التي تقدم في كل حالة بشأن مسألة المشاركة في هذه المؤتمرات .

وان وفد بلادي يدعو هذه الهيئة الى وضع الاجهزة الملائمة بمقتضى اتفاقية دولية بغرض تحديد المعايير القابلة للتطبيق على نحو عالمي بشأن حق المشاركة في مفاوضات السلام القائم على اعتبارات المصالح الفعلية والتي يمكن تحديدها . وان هذه سوف تعد خطوة هامة نحو السلام والامن الدوليين الذين قاسا دائما من تأخير اجراء المفاوضات نحو التوصل الى حلول دائمة . ان وفد بلادي يبدي اهتمامه بمبادرة جمهورية المانيا الاتحادية عندما اقترحت عقد اتفاقية للعمل الدولي ضد اخذ الرهائن . واننا ندين ونستنكر كل هذه الاعمال غير الانسانية التي تشكل تهديدا لحياة الافراد والابرياء . وعلاوة على ذلك ، فاننا نهتم بأن الاجراءات الرامية الى القضاء على هذا الشر لا يجب ان تتمشى فقط مع المبادئ المعترف بها في القانون الدولي ، بل يجب ان تتضمن كل الضمانات التي تمكن من ضمان سلامة وأمن الرهائن والافراج عنهم بسرعة ، وانه ينص على ذلك في مضمون وعنوان الاتفاقية .

اننا ندرك جميعا الخطر الشديد الذى يتعرض له المجتمع الدولي ، نتيجة لسباق التسلح الذى يزداد كثافة ، فلم تلبي الدول الكبرى النداءات المتكررة ، من أجل نزع السلاح الشامل والكامل ، ولا تزال هذه الدول تستمر في انتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل ، ومن الأوضاع المؤسفة بالنسبة للإنسانية ، أن نشهد ليس عجزنا عن مقاومة الرغبة في تدمير الذات فحسب بل أيضا أن نرى ازدياد اللامبالاة بالحرمان الاقتصادى والاجتماعى الانسانى قد سمح لنفقات التسلح أن تصل الى ٣٠٠ بليون دولار سنويا ، ويزيد ذلك عشرين ضعفا عن صافي المساعدات الانمائية الرسمية ، ولذلك فان موضوع نزع السلاح يجب أن يعتبر احدى الموضوعات الأساسية الأكثر إلحاحا التي تمس السلم والأمن الدوليين . وكوسيلة لتجنب كوارث الحرب ، ولزيادة وفرة الموارد المالية من أجل التنمية ، فان وفدى يؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح لمواجهة ومعالجة القضايا الأساسية لنزع السلاح الكامل والشامل ، تحت رقابة دولية صارمة .

ان عملية تصفية الاستعمار السياسى تقترب من نهايتها ، وبالإضافة الى المشكلات الأساسية التي ذكرتها ، فان هناك عددا من القضايا الأساسية التي يتعين أن نجد حلا لها ، فهناك الموقف الخاص ببليز ، ان استقلال هذا البلد قد تأخر ، بسبب التهديد بالعدوان من جانب جواتيمالا المجاورة . وان وفدى يعلن عن أسفه لهذا الموقف ، ويطلب المجتمع الدولي باتخاذ الاجراءات العاجلة وفقا للقرار رقم ٣٤٣٢ (د - ٣٠) من أجل تأمين حق شعب بليز الثابت في تقرير المصير والاستقلال ، فضلا عن الحفاظ على حرمة أراضي بليز وسيادتها الاقليمية .

بينما تنتقل الى المراحل النهائية للانتقال نحو فترة ما بعد الاستعمار ، فان هناك مبدءا أساسيا يجب أن تستند اليه العلاقات ، أو النظام الدولي الجديد ، وهو الاحترام المتبادل للمساواة في السيادة ، والاستقلال السياسى للدول . ولا يمكن ، ولن تتمكن من دفن العلاقة التقليدية والتي تتمثل في سيطرة القلة على الكثرة الا اذا تمت مراعاة هذا المبدأ ، وهناك للأسف وبالرغم من التحرير الدستورى الذى أدت اليه عملية تصفية الاستعمار ، دليل على زيادة عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ احترام السيادة والاستقلال السياسى مما يتعارض مع اعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الدولية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومما يتعارض مع ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

كما ذكر الاعلان السياسي للمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، فان هذا التدخل يمكن أن يتخذ أشكالا عدة ، سياسية ، واقتصادية ، وعسكرية ، فضلا عن وسائل الاعلام . وان هذه تتضمن أيضا سياسات الضغط ، والسيطرة ، والتخريب الاقتصادي ، والتدابير الرامية الى زعزعة الاستقرار ، وكلها تمثل جهدا للنيل من استقلال الدول ذات السيادة . وهناك حاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي لفحص هذه القضية على نحو دقيق ، وللتوصل الى حلول ملائمة لازالة هذا التهديد المستمر للمسلم الدولي ، ولبدء المساواة في السيادة والاستقلال السياسي للدول .

وفي مجال الشؤون الاقتصادية الدولية ، كانت تطورات العام الحالي مدعاة لخيبة الأمل ، فالدورة السادسة الخاصة للمجموعة العامة ، التي عقدت في ايار/مايو ١٩٧٤ ، وضعت الأساس لانشاء نظام دولي اقتصادي جديد ، يستند الى حد كبير الى المقترحات التي قدمتها الدول غير المنحازة ، أما الدورة السابعة الخاصة التي عقدت في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ وبالرغم من أنها تثير الاحباط فني كثير من النواحي ، فانها أعطت بعض الأمل ، على الأقل في تحويل أسلوب الحوار بين الدول المتقدمة والنامية ، من أجل تأمين التقدم نحو تنفيذ ووضع نظام اقتصادي جديد يتسم بالعدالة . وبناء على مبادرة الدول المتقدمة فان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، قد بدأت أعماله في باريس في بداية هذا العام ، في ظل بعض التحفظات من جانب الدول النامية بأن ينعقد هذا المؤتمر خارج نطاق الأمم المتحدة ، وقد اجتمع المؤتمر لمدة تسعة شهور ، وأعربت الدول النامية المشتركة فيه بصورة علنية ، عن قلقها العميق تجاه عدم التقدم فيه ، وفي هذه المرحلة من المؤتمر ، واستنادا الى المواقف التي أظهرتها الدول المتقدمة خلال الأشهر الأخيرة ، فلا يزال من غير المؤكد أن يتمكن المؤتمر من تحقيق نتائج هامة ولموسة بحلول كانون الأول / ديسمبر من هذا العام . ويرى وفدي أن نتائج المؤتمر الرابع لمؤتمر التجارة والتنمية ، تعتبر محاولة لتجنب كارثة الفشل الكامل ، وليست منجزات ايجابية ، فعدم الاحساس الذي أظهرته معظم الدول المتقدمة في معالجة وضع ديون البلدان النامية يضيف الى شعورنا باليأس ، أن المفاوضات حول القضايا الأساسية الخاصة بالسلع الأولية ، والصندوق المشترك سوف تكون المحك الأساسي في هذا الصدد . وبايجاز فان الدول النامية ، تواجه موقفا لم يظهر المجتمع الدولي فيه ، باستثناءات قليلة ،

الكثير من النتائج الهامة والجديّة ، أو الملموسة ، بعد سلسلة من المفاوضات المكثفة لتحقيق الانصاف للدول النامية ، وذلك منذ انعقاد الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة . والواقع أنه يبدو أنه بعد مرور عام ونيف ، على انتهاء الدورة السابعة الخاصة التي صحبتها دعاية عالية أن الدول المتقدمة باستثناءات قليلة ملحوظة ، قد أبطت وتمسكت بمواقفها التي كانت قد أعلنت عنها في عام ١٩٧٤ أو ما قبله . وهذا يشير الى انخفاض تأييد الدول النامية لبرامج التنمية ، التي تستند الى مفاهيم عتيقة ولكنها مشروعة للتنمية .

وبالرغم من شعور الاحباط في العام الحالي فان الدول النامية قد تمسكت بدفعتها نحو التعاون الاقتصادي بينها ، كما أن مختلف الاجتماعات التي عقدتها الدول غير المنحازة منذ لوساكا الى كولومبو ، قد أدت الى برنامج عمل اقتصادي ، كما أدت أيضا الى الحوار بين العالم الثالث الذي تم أخيرا في المكسيك .

وهناك موضوع آخر يهيم الدول النامية ، ويرتبط بالنظام الاقتصادي الجديد ، وهو مؤتمر قانون البحار . وبالرغم من انه قد حدث تقدم تجاه بعض الموضوعات الهامة ، فان حل المشكلات الأساسية والمركزية ، مثل تشكيل ووظائف السلطة الدولية لقاع البحار ، تحتاج الآن الى الارادة الدولية ، والقرار السياسي ، للاسراع من الانتهاء من هذا العمل ، واننا ننضم الى جميع المشاركين من أجل الاسراع في المفاوضات نحو حل المشاكل التي يواجهها هذا المؤتمر ، من أجل تحقيق التعاون الدولي .

وفي الختام ، فان وفدي ، يود مرة أخرى أن يؤكد على الحاجة الملحة للمجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى والدول الصناعية الى معالجة القضايا الاقتصادية والسياسية الحاسمة التي تواجهها ، ليس عن طريق محاولة تأجيل أو تجميد هذه المشكلات ، ولكن بمعالجتها بصورة صريحة ، مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي يعرب عنها في هذه الهيئة ، وفي المحافل الأخرى من محافل الرأي العالمي .

بدرجة الاحاح في معالجة الموضوعات الاقتصادية الدولية التي تواجه الدول النامية ، فان النتيجة ستؤدي الى ازدياد الهوة والفروق بين الشمال والجنوب مما يؤدي بالدول النامية الى اتخاذ بدائل اكثر فعالية لكي تضمن تحسن موقفها . ومن الواضح أن غياب بعد النظر والتأخير الذي تتسم به القضايا السياسية الدولية الرئيسية يمتد الى القضايا الاقتصادية الدولية ، ولكن يجب أن نوضح أن نتائج الفشل في ايجاد حلول فعالة في المجالين سوف تؤدي الى نتائج مدمرة . ان المستقبل يعتمد على تصميمنا في حل المشكلات الاقتصادية والسياسية الملحة التي تواجهنا ، وعليه يمكننا أن نحافظ على السلم والامن الدوليين ، وأن نؤمن رفاهية وتقدم البشرية على أساس مبدأ المساواة الرئيسي كما ذكر رئيس وزرائي ، مايكل مانلي في خطابه أمام الجمعية العامة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ واستشهد بما قاله :

" اننا نعتقد أن فكرة المساواة تمثل المبدأ الدائم الوحيد الذي يجب أن تسترشد

به البشرية في تسيير الشؤون الدولية والقومية . " (الاجتماع ٢٠٤٩)

السيد غاريا (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان انتخابكم لرئاسة هذه الدورة

من دورات الجمعية العامة لم يكن ليأتي في وقت أفضل من ذلك الوقت ، فانكم رجل ملتزم تاماً بقضية العدل واستعادة الكرامة الانسانية في مناطق العالم التي ديست فيها هذه المبادئ بالاقدام انكم تمثلون بلداً يشترك في دعم قضية السلم العالمي والتقدم العالمي خلال المناقشات المشتركة للمشكلات في ظروف من المساواة في السيادة . وبعد أن اتاحت لي فرصة الاشتراك في مناقشات مؤتمر القمة الخامس الذي عقد في كولمبو منذ شهرين ، فقد رأيت بنفسني التفاني العظيم الذي أظهرته حكومتكم وشعبكم في سرى لا نكا لتدعيم الصداقة الدولية التي يعتمد عليها السلم والتقدم ، وبالنيابة عن وفد نيجيريا اهنئكم واعرب لكم عن تأييدنا ودعمنا لكم في تسيير مداولات هذه الدورة .

وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أشيد بالامين العام كورت فالدهايم الذي أظهر حماساً من أجل تحقيق أهداف الامم المتحدة . ان ثقة نيجيريا فيه قد انعكست في قرار ملائم وافق عليه مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في موريشيوس في شهر تموز/يوليه من هذا العام . منذ انشاء منظمنا العظيمة لم ير العالم السلام الفعلي ، وحاولنا أن نسمى في تحقيق

نوعية أفضل للحياة البشرية جمعا . أن الحل الناجح لمشكلة النزاع والجوع والفقر يعتمد على إدراكنا وفهمنا باننا اعضاء الام المتحدة متكاملون معا ، ولكن الفروق القومية والعنصرية هي وقائع حياة لا يمكن أن تبعد عن ناظرنا التعايش السلمي فيما بيننا .

بالرغم من أن هناك شعارات كثيرة وبالرغم من أهدافنا المشتركة ، فإن التقدم قد ضاع في الكليشيهات . اننا نتفق جميعا انه من أغراض منطلقتنا ان توفر التقدم والكرامة للمجتمع الدولي . وأن تشيد مجتمعا دوليا يضمن البقاء للعنصر البشرى هذه مبادئ تتعدى حدود العنصر والعقيدة واللون . ان تقدم الارض وشعوبها لا يغفل هذه الدوافع الانسانية التي لا يمكن كبتها وقمعها باستمرار .

اذن علينا أن نشارك في اثقالنا المشتركة وان نوزع المنافع التي نتمتع بها ، ويجب أن نقدر أن اهم العناصر البشرية حاليا هي ضرورة قيام الانسان بالمشاركة في خبرات اشقائه . وللاسف فان العلاقات الاقتصادية القائمة لا تعكس المثل العليا ، والامن الجماعي ، والاستجابة لوقائع النظام الدولي الذي يستند الى التعاون الدولي في عالم منقسم الى من يملك ومن لا يملك ، ولذلك يجب أن نركز على الاعتماد على النفس .

ان نيجيريا تنتمي الى العالم الثالث الذي يجمع بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين داخل اطار نظام الام المتحدة . هذه المجموعات ليست متعارضة مع أهداف ومقاصد الميثاق ، ولذلك من الاسف أن نلاحظ بعض البيانات التي استمعنا اليها خلال المناقشة العامة التي قالت ان هذا التعاون يستهدف تشييت فعالية الام المتحدة والنيل منها ، ومن المؤسف ايضا ان هذه الانتقادات تنشأ من هؤلاء الذين شكلوا الكتل الاقتصادية والعسكرية والسياسية من أجل الدفاع عن اهدافهم ومصالحهم .

ومن الواضح للجميع أن حركة عدم الانحياز قد ولدت عقب النزاعات الدولية من اجل التخفيف من حدة توتر الحرب الباردة ، وطالما بقيت هذه النزاعات ، فان حركة عدم الانحياز سوف تواصل في خدمة اغراضها ، وطالما ظل العالم منقسما بين من يملك ومن لا يملك ، فان الدول النامية سوف تواصل السعى الى الوسائل من أجل تنفيذ البرامج ، برامج الاعتماد على الذات الجماعية لحماية مصالحها الشرعية داخل اطار النظام الدولي الاقتصادي الجديد وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

ونحن في نيجيريا بالرغم من عدد سكانها وبالرغم من برامج الانماء الهائلة لمواجهة الفقر والجهل والمرض ، ولتوفير البنيان الاساسي الذي عانى من سنوات الاستعمار ، قد حولنا نسبة كبيرة ولكنها متواضعة للتعاون الاقتصادي مع الدول النامية الاخرى وبخاصة في منطقتنا . وان نيجيريا مع المجتمع الدولي قد استجابت للاحتياجات الملحة لجيراننا في منطقة الساحل ، كما ساهمنا بشكل متواضع في انماء منطقتنا والبنيان الاساسي فيها ، كما قمنا بتقديم مساعدات ثنائية الى الدول المجاورة لنا .

وبالتنسيق مع الدول المجاورة لنا فقد قمنا ببرنامج لتطوير الموارد الطبيعية في اطار لجنة عرض تشاد ، واللجنة المشتركة بين النيجر ونيجيريا ، ولجنة نهر النيجر ، وتقوم نيجيريا الان بتنفيذ برنامج هائل لتحسين الملاحة في نهر النيجر ، ولتحسين النفاذ الى البحر عن طريق موانئ نيجيريا لمنفعتنا وجيراننا .

كما قمنا أيضا بتحقيق تعاون اقتصادى واجتماعى ، في منطقتنا ، عن طريق انشاء المجتمع الاقتصادى لدول غرب افريقيا (ايكواس) . وهنا مرة أخرى ، فتلتزم نيجيريا بأن تلعب دورها الكامل في تنفيذ أهداف ومقاصد المنظمة .

وأخيرا ، فقد قدمت نيجيريا الى المصرف الانمائى الافريقى مبلغ ثمانين مليون دولار كحساب أمانة لتقديم قروض بشروط مسهلة للدول الافريقية الاكثر حاجة اليها . وبالإضافة الى ذلك ، ولتدعيم اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فقد قدمنا مليون دولار لزيادة مواردنا من الامم المتحدة ولتمكينها من مضاعفة عملياتها .

هذه هي اجراءات متواضعة ولكنها عظيمة . وبالرغم من ضغوط المتطلبات الداخلية ، فقد نجحنا في أن نقاسم مواردنا مع الدول النامية الاخرى .

ان نيجيريا ملتزمة تماما بالتعاون بين الدول النامية . وسوف نقوم بتنفيذ أية واجبات تنتج عن تلك الالتزامات ، سواء في اطار صندوق التضامن للدول غير المنحازة ، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو الصندوق الخاص للتمويل للمخزون الاحتياطي من المواد الخام أو المنتجات الأولية التي تهتم الدول النامية .

وكوسيلة لمساعدة الدول النامية خارج افريقيا ، فقد زادت نيجيريا من مساهماتها للمؤسسات الدولية المالية لتدعيم قدراتها على تقديم موارد اضافية من أجل الانماء . كما انضمت نيجيريا الى دول الوبك الاخرى في انشاء صندوق الوبك الانمائى لتقديم مساهمة كبيرة من أجل تشغيل الصندوق الدولي للانماء الزراعي .

ان دول اقتصاديات السوق المتقدمة ، والى حد معين ، دول السوق المخطط مركزيا ، قد عانت من كساد اقتصادى هائل ، وتضخم لم يسبق له مثيل ، وبطالة بدأت الان في الخروج منها . وعلى أية حال ، فان إعادة تشغيل السيولة الاضافية من دول العالم النامي قد ساهمت في هذا الانتعاش .

ان هذا هو التكافل بعينه . وهو يصور بصورة واضحة أنه من المستحسن إعادة توجيهه أنماط الحلول في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد القائم على المعاملة بالمثل .

ان الدول النامية ، مثل بلادنا ، وبالرغم من الضغوط المفورضة على اقتصادنا ، يمكنها أن تلعب دورا يماثل الدور الذي ذكرته آنفا . ومن مسؤولية وواجبات الدول المتقدمة أن تقدم الالتزامات ، وأن تضع التكاليفات في طريقة معالجتها للعلاقات الدولية الاقتصادية ، وتطوير المجتمع الانساني بأكمله . وأعتقد أن الوقت قد حان كي يبدأ المجتمع الدولي في اتخاذ الاجراءات الايجابية لكي يظهر أنه كتلة واحدة ، وحتى يتجنب تجزئ ذلك المجتمع في جماعات مشكلة من الاغنياء والفقراء .

ان نتائج المؤتمرات الدولية الاخيرة لم تشجعنا على الاعتقاد بأن وقائع التكافل الاقتصادي قد قدرت ، وقد قبلت على نحو كامل . فهناك شعور بالحرمان بين دول العالم الثالث ، واستقطاب بين الدول التي " تملك " ، والدول التي " لا تملك " . ومنذ أسبوعين فقط ، في مدينة المكسيك ، اجتمعت دول العالم الثالث لوضع الاجراءات الرامية الى ضمان بقائها الجماعي . واذ استمر هذا الشعور بعدم الاحساس ، فان هذا الاستقطاب سيؤدي الى دوة دائمة .

هذا موقف نود جميعا أن نتجنبه . ولذلك فاننا ندعو الى اعادة تقييم المواقف تجاه التعاون الاقتصادي الدولي . وعلينا جميعا أن نظهر رغبتنا في اتخاذ الاجراءات الملموسة لكي نؤمن التدفق الحر للتجارة ، واستقرار الدخل الفعلي للدول النامية ، ووصول الدول النامية لاسواق رأس المال بشروط تفضيلية ، وتحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، والاسراع في خطى تصنيع الدول المتقدمة ، ونقل التكنولوجيا الملائمة بشروط مواتية ، واعادة توجيه الصناعات الملائمة من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، وايجاد الحلول العاجلة والملائمة لمشكلة الديون الرسمية للدول النامية وخاصة في الدول الأقل تقدما .

انه من الأمور التي تدعو للأسف أن نلاحظ أن الدول القوية في هذه المنظمة تواصل انفاق الاموال الطائلة على التسليح . فتقدر النفقات على التسليح من جانب الدول المتقدمة تقدر الآن بحوالي ٣٠٠ بليون دولار ، بالمقارنة الى ٢٠ بليون في تدفق الموارد المالية من الدول المتقدمة الى الدول النامية . وهين أكدنا على الحاجة الملحة من أجل نزع السلاح ، فاننا نأخذ في الاعتبار آثار الأمن ، والاثار الاقتصادية . ولا زلنا نعتقد أن كل دولة عليها أن تلعب دورا في نزع السلاح ، لان الامر يهتم بالسلم ، والسلم كما تعلمون لا يتجزأ . ولكن عاما بعد عام ، وبينما يبدو أن تلعب بعض الدور في مفاوضات نزع السلاح ، نشأ الشعور أننا قد انتقلنا الان الى صفة المراقب . والواقع

أن التقدم في نزع السلاح قد أعيق نتيجة لمفاهيم القوى الكبرى لتوازن القوى الاستراتيجية أى توازن الرعب . والانتشار الرأسي للأسلحة النووية والتقليدية يسير بلا كلل . وفي الوقت ذاته ، فإن فرص الانتشار الأفقي للأسلحة النووية قد أصبح كابوسا للبشرية .

ان العالم الثالث قد واصل اعتقاده بأن الموارد المالية والبشرية الموجهة للتسليح ، والحصول على المقدرات النووية من أجل أغراض تدميرية ، ليس لها ما يبررها في عالم من تخفيف التوتر بين الشرق والغرب . وفي العام الماضي ، فإن الجمعية العامة قد أعادت التأكيد على الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وطلبت من لجنة نزع السلاح أن تواصل مجهوداتها لاستكشاف هذه الصلة . ونحن فسي نيجيريا نؤكد هذا التحرك . ونعتقد أن المجهودات يجب أن توجه في ذلك الاتجاه . كما أن نيجيريا قد اختارت أن تستخدم مواردها من أجل الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي . اننا نؤمن بالسلام ، ونعيش في سلام مع جيراننا ، ولم نقع ضحايا للرغبة الملحة في أن تصبح دولة عسكرية مما يتعارض مع الواقع . ومن على هذه المنصة قلت في العام الماضي أنه اذا كانت هناك محاولات لعقد مؤتمر دولي لنزع السلاح ، فإن بلادى لن تتردد في أن تنضم الى الدعوة من أجل عقد دورة خاصة للجمعية العامة للتركيز على نزع السلاح . ان المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو—و في آب/أغسطس قد أكد على الحاجة الى عقد هذه الدورة قبل حلول عام ١٩٧٨ .

وتأسف نيجيريا لان مشكلات الشرق الاوسط لا تزال تتحدى الحل . ولا زال الشعب الفلسطيني يعيش في معسكرات اللاجئين ، أو ينتشرون في بلاد أجنبية كثيرة . وترغب نيجيريا أن تعيد تأكيد اعتقادها بأنه لا يمكن التوصل الى حل دائم وعادل في الشرق الاوسط الا اذا أخذ في الاعتبار من بين أشياء أخرى ، الاماني المشروعة للفلسطينيين من أجل وطن خاص بهم ، وحق جميع الدول في الاقليم في أن تعيش معا داخل حدود آمنة ومعترف بها .

انه لمن الواضح أن الجمود في الشرق الاوسط ، يمثل تهديدا للمسلم والأمن الدوليين وتكرر نيجيريا ، دعوتها بانسحاب اسرائيل انسحابا كاملا وغير مشروط ، من جميع الأراضي العربية المحتملة نتيجة لحرب ١٩٦٧ . وتؤيد نيجيريا تماما ، الفكرة الداعية الى عقد مؤتمر تدعى اليه ، وتشترك فيه ، جميع الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط ، بما في ذلك الفلسطينيين لمناقشة وتصفية جميع المشكلات المرتبطة بهذه القضية .

واسمحوا لي الآن ، أن أنتقل الى الفكرة الرئيسية في هذه الدورة ، واهتمام وفدى الرئيسي وهي مشكلة أفريقيا الجنوبية . وقبل أن نعود الى عواصمنا في ديسمبر ، قد نشهد انتهاء الأحداث الهامة ، التي تتعلق بالموقف المتفجر في افريقيا الجنوبية . وبدون اغفال الموضوعات الاخرى التي تواجه الجمعية العامة ، فاني أجرؤ على القول بأن هذه الدورة سوف تبرر نفسها بالطريقة التي ترد بها على الموقف الذي يسير في هذا الجزء من افريقيا . ولقد كان من الواضح لفترة من الوقت ، أن هذه المنطقة هي المعقل الأخير للمحافظة على كل ما هو متناقض مع ميثاق منظماتنا ، ألا وهو الاستغلال الاستعماري والحرمان من الحقوق الأساسية للانسان . والممارسات الخاصة بالتمييز العنصرى ، والاضطهاد الذى يمارس ضد الشعب الأصلي للمنطقة والاستغلال اليومي عن طريق المصالح الاقتصادية القوية ، والأهم من ذلك ، الاستمرار في هذه الجريمة الشنعاء ضد الانسانية ، ألا وهي الفصل العنصرى . لقد غدا من الواضح أن الأمم المتحدة - التي تطلعت اليها افريقيا من أجل القضاء على الشرور التي ابتليت بها افريقيا الجنوبية - أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها . وان التشاؤم والنفاق اللذين يتصف بهما هؤلاء الذين كان ينبغي أن يكونوا في طليعة العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة ضد الامبرياليين العنصريين في أفريقيا الجنوبية - أو شكوا أن يجروا هذه المنظمة من القيام بدور في الأحداث التي تدور في المنطقة . وحتى هؤلاء الذين يتعاطفون عادة مع شعب أفريقيا الجنوبية المضطهد ، الذى أسيء استغلاله ، قد بدأوا يتساءلون عما اذا كنا قد وصلنا الى نهاية الطريق فيما يتعلق بتحرير القارة الأفريقية .

ان قارة افريقيا ، قد تعرضت لمدة ثلاثة قرون لشر ناجم عليها من خارج القارة - واننا جميعا لمدركون كل الادراك لهذا التطور التاريخي ، انه تطور يتسم باليأس ، ولقد تطلعننا دائما ، واعتمدنا دائما على ضمير البشرية ، وعلى تغيير نظم القيم التي يتحلّى بها المجتمع الانساني ،

وذلك في سعيها الدائب من أجل السلام والعدالة والمساواة . ان افريقيا كانت قارة تزخر بالآمال غير المحققة . ويبدو أنها في حالة تحرك مستمر . وكنا نأمل في وقت ما في أن يكون قد انتهى عصر العبودية . ولكن قد طرأ بعده عصر الاستعمار . ثم جاء الأمل في الحرية بعد ذلك ، ثم واجهتنا سلسلة من خيبة الأمل . واليوم ، فان أبعاد هذه الحقائق قد بدأت تنعكس في الافتقار إلى الإرادة من جانب العالم الغربي ، لكي يعالج بشكل فعال مشكلة افريقيا الجنوبية . ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد أدى الى تجزئة شعب هذا البلد الى فئات وطبقات ، فالبعض يسمون بالبيض ، والبعض يسمون بالطونين ، والآخرون يسمون بالسود . والانسان الأسود ، يامل في بلاده وقارته وكأنه دون الانسان . والانسان الأبيض قد تمكن — عن طريق القوة وعن طريق السلطات التى ورثها عن نظام الحكم الاستعماري — من تحويل الاستعمار الى أداة للقمع والاضطهاد . وقد تركزت هذه العملية في نظام يعرف اليوم بأنه نظام الفصل العنصرى ، وهو يعتبر جريمة ضد الانسانية . ومازال جزء كبير من المجتمع العالمي غير مكترث بهذا الموقف ، اذا حكمنا على ذلك من واقع ردود فعله ازاء تلك المشكلة في جنوب افريقيا .

ويعتبر فورستر ، في جنوب افريقيا ، مثله في ذلك ، مثل أسلافه ، حليفا في عملية استغلال موارد جنوب افريقيا ، وذلك لصالح الاقلية البيضاء ولصالح العالم الغربي . وانه يعتبر اليوم بطلا في هذه العملية المعقدة ، وهي عملية البحث عن حل لمشكلة زمبابوى ، وناميبيا . والواقع أن هذا الوله به يعتبر تشويها ويعتبر حقيقة غير مقبولة .

اولا ، ان حكومتي ، لم ترى تغيير ايجابي اساسي في السياسة التى يتبعها فورستر يمكن أن يؤدي الى حل عادل لمشكلات افريقيا الجنوبية بصفة عامة . وعلى ذلك فان فورستر يعطي في الواقع قدرا من الاحترام عن دور لم يلعبه .

ثانيا ، ان فورستر لم يتراجع بالرغم من أن هناك انطبعا بأنه قد كف عن تدخله في النظام العنصرى في زمبابوى .

ثالثا ، ان الزعماء الافريقيين والوطنيين ، لا يرغبون في التوصل الى تسوية يلعب فيها فورستر دورا .

رابعا ، ان مايسى بالتعاون مع فورستر في حل مشكلة زمبابوى ، يبدو أنه لا يدور حول هذا

الاحترام الذى ذكرته من قبل ، بل انه يدور حول اتفاق لاخفاء القضايا الأساسية الخاصة بالفصل العنصرى ، طابع الاحترام ، وهذه القضايا تعتبر جوهر مشكلات جنوب افريقيا .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، وبينما يحول انتباهنا الى مسائل أخرى ، فان السادس والعشرين من تشرين الاول / اكتوبر ، قد اصبح وشيكا ، وهو التاريخ المحدد لاعلان استقلال ترانسكاي البانتوستات الأول الذى يعتبر واجهة بالنسبة لعملية تكوين البانتوستانات .

وانه لمن الجدير بالذكر ، هنا ، ماقلت في مجلس الأمن منذ أيام قلائل ، من أننا لن نقبل اجراء أى حوار مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، دون أن تتخلى هذه الدولة عن سياستها القائمة على الفصل العنصرى . وبالإضافة الى ذلك ، لاينبغي علينا أن نبتعد عن حقائق الموقف القائم في جنوب أفريقيا حيث نجد أن عملية تكوين البانتوستانات وهي جوهر العنصرية مازالت مستمرة . وكما قلت في مجلس الأمن أيضا ، لن يقبل أى افريقي حلال لمشكلة جنوب افريقيا ، يؤدى الى تجميع نحو من ستة الى سبعة ملايين من السود بالقوة في مواقع متناثرة في جنوب افريقيا ، تتكون منها ثمانى بانتوستانات ، ولا يمكن لتسعة عشر مليوناً من ملاك الأراضي أن يتعرضوا للقمع بالقوة الوحشية ، أو أن يجبرهم ثلاثة ملايين ونصف المليون من البيض بقوة السلاح على إعادة التوطين في مساحة تمثل ثلاثة عشر بالمائة من أفقر الأراضي في جنوب افريقيا .

اننا ، لن نتراجع الى حين قيام السلطات العنصرية في جنوب افريقيا بتقدير الموقف تقديراً سليماً ، وكفها عن سوء استخدام السلطة ، والانتقاص من القيم الانسانية . واننا في نيجيريا لمقتنعون بأن عملية قتل الأم التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، والتي لايمكن أن نغمض عنها العيون ، لايمكن أن تحل مشكلات أساسية للمقاومة الانسانية ، أورد فعل انساني للمعاناة التي تعرض لها الشعب .

ان أحداث الأسابيع القليلة الماضية قد أوضحت هذه الحقائق حتى لأشد مؤيدى النظام العنصرى ، واننا جميعاً قد شهدنا عملية الثورة التلقائية للشعب المضطهد لجنوب افريقيا ضد وحشية نظام فورستر ، ضد سياسة الفصل العنصرى . ان الأطفال الذين ولدوا في أعقاب شارب فيل - وهي عملية قد صدمت العالم منذ ستة عشر عاماً مضت - قد بدأوا يتزعمون ثورة جديدة من شأنها أن تقضى على الفصل العنصرى وعلى المؤمنين به . ان هؤلاء الأطفال يظهرون يوماً بعد يوم عزمهم على التضحية بدمائهم من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصرى .

ان الفصل العنصرى ترك اثره على كل وجه من اوجه الحياة في جنوب افريقيا . ولا بد من محاربة هذه السياسة على كافة المستويات . وفيما يتعلق بالموقف الافريقي خلال الدورة الولىمبية في مونتريال ، فاني آمل من هؤلاء الذين يتخفون تحت النظرة المناقفة التي تدعو الى فصل الرياضة عن السياسة ، آمل منهم الآن ان يدركوا عمق مشاعرنا وان الفصل العنصرى لا يعنى اى مجال من مجالات النشاط الانساني من ضرورة اتخاذ نظرة واسعة الافق ، ولذلك فان اى شخص يعتقد انه يمكنه ان يدين الفصل العنصرى شفها ، ولكنه في الممارسة الفعلية يساعد في الابقاء عليه ، ينبغي ان يتأكد من انه سوف يتعرض لرد فعل افريقي منسق .

ان وفدى لقلق تماما لانه ، بالرغم من السجل الذى يحفل به نظام فورستر ، وبالرغم من القرارات العديدة للامم المتحدة ، فان عضوا هاما في هذه المنظمة قد قرر ان يتعاون مع جنوب افريقيا في مجال حساس وخطير للغاية وهو مجال الطاقة النووية ، وباعتبارها دولة نووية في حد ذاتها ، فان فرنسا تعلم تماما مدى خطورة هذا السلاح . وباعتبارها عضوا دائما في مجلس الامن فان فرنسا تعرف ايضا الخطر الذى يشكله نظام فورستر على السلام والامن الدوليين ، ولا سيما أن جنوب افريقيا رفضت الانضمام للنظام الخاص بمنع انتشار الاسلحة النووية . ولكن ، وبالرغم من كل هذه الحقائق ، فان فرنسا قد قررت ان تشجع جنوب افريقيا في طموحها النووى ، وبذلك جعلت مخاوف افريقيا من التهديد النووى لجنوب افريقيا مخاوف حقيقية .

وحتى بعد التوصل للضمانات بين فرنسا وجنوب افريقيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان مخاوف افريقيا امر لا يمكن التغلب عليه ، لان اتفاقية الضمانات لا تضمن عدم قيام جنوب افريقيا بتحويل استخدام المواد النووية الى اغراض غير سلمية . لذلك فان مصالح الامن لافريقيا تدعونا لان ندعوا فرنسا - في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة - الى ان تلغي صفقتها الخاصة بالقوى النووية التي سوف تعطى لجنوب افريقيا . ان فرنسا التي تتمتع بالنوايا الطيبة ، والتي لها ايضا مصالح اقتصادية في افريقيا ، لا يمكنها ان تستمر في افتراض ان افريقيا ستظل تحتج شفويا فقط . ولا يمكنها ان توالي اتصالاتها مع جنوب افريقيا تحديا للمجتمع الدولي . وانني آمل ان تأخذ فرنسا بهذه النصيحة الودية بأكبر قدر ممكن من الجدية .

ان الحكومة العسكرية الفدرالية لنيجيريا تعتقد ان الدعوة للتغيير قد بدأها الافريقيون

وغيرهم ، من غير البيض في جنوب افريقيا ، وان المجتمع الدولي يجب ان يستمع لهذه الدعوة ، وينبغي ان يقدم كل معونة ممكنة .

لقد اتاحت لي الفرصة في الاسبوع الماضي لكي أعبر في مجلس الامن عن آراء نيجيريا بشأن مشكلة ناميبيا . ان اساس التوصل الى نهاية للاحتلال غير الشرعي لفورستر لهذه المنطقة يجب أن يكون قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ ، وهو قرار قد تجاهله فورستر . لقد قام بعقد مؤتمر دستوري مزيف في ويندهوك . ان الحقائق الخاصة بهذا المؤتمر معروفة للجميع ، ولست بحاجة لتكرارها هنا . فان هذا المؤتمر يعتبر اهانة صارخة للمجتمع الدولي . ان هذا المؤتمر لم يعمد ، ولم يكن مقصودا من فورستر ان يعمد ، الى مناقشة القضايا الاساسية . بل انه قام فقط بختم خطة جنوب افريقيا الخاصة بما يسمى بالاستقلال الذي سوف يتم بالتأكيد - كما يقولون - في ديسمبر ١٩٧٨ .

ان المجتمع الدولي قد حدد شروطا معينة لعملية تقرير المصير بالنسبة لناميبيا ، وهذه الشروط تتضمن الانسحاب غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، والافراج عن جميع المسجونين السياسيين ، والمحافظة على السلامة الاقليمية لناميبيا ، واجراء المفاوضات بين نظام فورستر وبين الممثلين الحقيقيين لشعب ناميبيا الذين يمثلون في " سوابو " ، حول الوسائل الخاصة بانسحاب ادارة جنوب افريقيا . ان وفدي يأمل الا تتراجع الامم المتحدة في تصميمها لضمان تنفيذ تلك الشروط . وينبغي ان يعطى لسوابو كل تأييد ممكن لكي تواصل الكفاح ضد الفظائع التي ترتكبها جنوب افريقيا في ناميبيا . وانها لمسؤولية تقع على عاتق الامم المتحدة ان تضمن حصول ناميبيا على الاستقلال تحت قيادة سوابو بحيث تشغل هذه الدولة مكانها الملائم بين مجتمع الامم عما قريب . انه من الواضح تماما بالنسبة لوفدي ان هناك عددا من العوامل قد أدت الى الموقف القائم حاليا في زمبابوي . اولاً ، هناك الضغط الحربي الوطني الذي تغلب على مقاومة نظام ايان سميث . ثانياً ، هناك التأييد المادي والسياسي المتزايد الذي حصل عليه جيش الشعب الزمبابوي من جميع القوى التقدمية في العالم ، ولاسيما من الدول الواقعة على خط المواجهة . ثالثاً ، ازدياد الضغط من قبل الامم المتحدة من اجل المحافظة على العقوبات التي فرضت على هذا النظام غير الشرعي . ان تضافر هذه العوامل قد أدى بالتمرديين الى ان يركعوا على اقدامهم .

ان حكومتي تعتقد بأن هذه الضغوط يجب ان يتم الاحتفاظ بها ، ولا ينبغي ان تتراضى الى حين القضاء التام على نظام حكم الاقلية العنصرية في سالسبورى . ان نيجيريا تقبل مسؤولياتها في هذا الشأن وسوف تستمر في القيام بها .

وتمشيا مع بيان لوساكا والاعلانات التي صدرت في دار السلام ، والتي وافقنا عليها ، فان نيجيريا تلاحظ باهتمام كبير ان هناك ترتيبات تتخذ من اجل عقد مؤتمر دستورى ، كمتابعة للمبادرات الانكليزية الامريكية بشأن قضية زمبابوى . وبينما نرحب بالجهود التي تبذل من اجل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات ، لا ينبغي علينا ان نسمح لايان سميث بأن يخذعنا ، أو أن يقودنا الى موقف مستحيل او غير عملي . وأن هذه قد تكون نتيجة تتمخض عن المقترحات الخاصة بحكومة مؤقتة ، والتي اعلنها زعيم نظام الحكم المتمرد . ووفقا لخطة ايان سميث ، سيكون هناك مجلس للوزراء سيضم وزيرا اول من السود ، ومجلس للدولة ، يملك سلطات تشريعية ، ولكن الذى سيتحكم فيه هم البيض . والواضح لنا ان عمل مجلس الوزراء سوف يكون مشلولا عن طريق هذا الترتيب .

ومن الواضح ايضا ان المؤسسات التي تقوم بتطبيق القانون ، وهي المؤسسات الحربية والمالية والقضائية ، سوف يتحكم فيها وزراء بيض ، وهذا امر غير واقعي . ان حكومة مؤقتة مشكلة على هذه الصورة يمكنها ، وبسهولة ، ان تتدخل في قوى التفسير ، وان تؤدى الى احباط عملية التطور نحو حكم الاغلبية ، وبذلك لن تؤدى الى المحافظة على قوة القانون والنظام في زمبابوى . وبمجرد القضاء على العقوبات وايقاف عمليات حرب العصابات ، فان الحكومة العنصرية لايان سميث يمكنها ان تتراجع عن التزاماتها ، ويمكننا ان نحكم على ذلك من واقع خبرتنا في الماضي .

اننا نفهم ايضا ان هناك صندا وقتا اثمانيا سوف يخصص لغرض تعويض الاقلية البيضاء فسي روديسيا ، وهؤلاء الذين يودون اقامة هذا الصندوق ، بيد وانهم ينفلون ما عناه الآلاف من السود في السجون وفي معسكرات اللاجئيين وفي المنفى في اجزاء مختلفة من العالم . ان نيجيريا تعارض اى حل لا يأخذ في اعتباره احتياجات الشعب الكامل في زمبابوى ، سواء كانوا من البيض ام من السود ، ولا توافق على اى حل يؤدى الى تحقيق الامن بالنسبة للبيض على حساب السود . ان نيجيريا تأمل - بالاضافة الى ذلك - الا تعاني دولة زمبابوى المستقلة من اعباء الديون نتيجة لضمان الامن بالنسبة للاقلية البيضاء .

انني اود ان اوضح انه لا يوجد حل لمشكلة زمبابوي يمكن له ان ينجح ما لم تسير النواحي العسكرية والايد يولوجية جنبا الى جنب مع عملية المفاوضات ، والا فاننا سوف نواجه مرة اخرى موقفا يؤدي الى زيادة خطورة المشكلات التي تعاني منها زمبابوي .

كما قلت من قبل ، فان هذه الدورة للجمعية العامة سوف يحكم لها الى حد كبير ، بقدر استجابتها للاحداث المتطورة بشكل سريع في افريقيا الجنوبية . ان الامم المتحدة لا يمكنها الآن أن تقف متفرجة - بعد ان لعبت دورا هاما في تصفية الاستعمار - عندما نجد ان المرحلة الاخيرة ضد آخر معقل للاستعمار والعنصرية في افريقيا قد بدأت تتحقق .

اننا في افريقيا نؤمن بقوى التجديد التي لا يمكن لشيء أن يوقفها ، وان لدينا ايماننا كبيرا بالروح الانسانية التي لن تخضع للاضطهاد الى الأبد كما شاهدنا ذلك أكثر من مرة . ان الايمان بالطبيعة الطيبة والمتعاطفة لبني البشر بصفة عامة هو ايمان يعضدنا كثيرا ، كذلك فاننا نؤمن بأن هؤلاء الذين يستفيدون من الاضطهاد سوف يكونون الخاسرين في النهاية اذا لم يتوبوا في الوقت المناسب . وفوق كل شيء ، فاننا نؤمن بأن الامم المتحدة ، في النهاية ، سوف تحقق المثل العليا التي ينطوى عليها ميثاقها بغض النظر عن العقبات التي توضع في طريقها .

السيد دوجرسورن (جمهورية منغوليا الشعبية) (الكلمة بالروسية) : اسمحو لي بالنيابة عن وفد جمهورية منغوليا الشعبية ، أن أتقدم بالتهنئة القلبية للسفير أميراسينغ بمناسبة انتخابه لهذا المنصب الرفيع رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونتمنى لــــه كل نجاح في القيام بمسؤوليات هذا المنصب الرفيع التي عهد اليه بها أعضاء هذه المنظمة الدولية الهامة .

ان الوفد المنغولي ، نيابة عن حكومته ، يتقدم بالتهنئة الحارة لجمهورية سيشيل بمناسبة انضمامها لعضوية الامم المتحدة ، ويتمنى لحكومة وشعب سيشيل كل نجاح في بناء حياة جديدة .
وانني أود أن أقول إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد تأييدا كاملا للمطالب الشرعية لجمهورية فييتنام الاشتراكية للانضمام الى عضوية الامم المتحدة وتعارض بحزم النظرة غير الواقعية التي عولج بها هذا الموضوع . ان حكومة بلادي تؤيد أيضا الانضمام الفوري لجمهورية أنغولا الشعبية لعضوية الامم المتحدة . واننا لمقتنعون تماما بأن انضمام جمهورية فييتنام الاشتراكية وجمهورية أنغولا الشعبية سوف يسهم في الدفع قدما بنفوذ وكفاءة هذه المنظمة .

ان جمهورية منغوليا الشعبية تعتبر ان القضايا الملحة لعمرنا الحاضر تتلخص في دعم السلام والأمن العالمي ، عن طريق عملية تخفيف التوتر الدولي ، واتخاذ التدابير الفعالة لايقاف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . واننا نعتقد أن الوفاق ونزع السلاح والتنمية تعتبر قضايا مترابطة ، سواء في جوانبها السياسية أو المادية . وانه لمن الواضح ان المنجزات التي تتحقق في أي مجال من هذه المجالات تسهل تحقيق التقدم في المجالات الأخرى ، والعكس بالعكس .

وبالفعل ، ان التعجيل بالانفراج الدولي وتحقيق مبادئ التعايش السلمي ، عن طريق تطوير التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين الدول ، كل هذه أمور تساعد على توليد روح من الثقة والفهم المتبادل بين الدول وتسهل اتخاذ مزيد من التدابير في مجال نزع السلاح وكذلك في حل مشكلات التنسية .

ومع ذلك ، فان سباق التسلح السريع الذي يرجع السبب فيه الى المصانع العسكرية الصناعية في البلاد الغربية يهدد بأن يقضي على الوفاق الدولي ، ويؤثر بشدة على التنمية الاجتماعية الاقتصادية لجميع الأمم بلا استثناء .

ان البلاد الاشتراكية ، في تعاون وثيق مع كل القوى التقدمية والمحبة للسلام ، فقد بدأت تسهم مساهمة حاسمة ، في تحقيق مزيد من التقدم ، في هذه المجالات المترابطة من مجالات الحياة الدولية . وقد تأتى هذا ، على سبيل المثال ، من الحقيقة بأنه من الناحية العملية فان جميع المعاهدات والاتفاقيات التي تم عقدها ، في مجال نزع السلاح والحد من سباق التسلح ، تقوم على أساس اقتراحات كانت قد قدمتها أصلا الدول الاشتراكية ، لاسيما الاتحاد السوفياتي . وبناءً على مبادرة من نفس البلاد الاشتراكية ، فان الامم المتحدة قد وافقت على عدد من الوثائق الهامة حول القضايا الجوهرية المتعلقة بدعم الامن الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، وضمان حماية حقوق الشعوب في الحرية والاستقلال الوطني .

ان المؤتمرات التي تعقدتها الأحزاب الشيوعية وأحزاب العمال في دول المجتمع الاشتراكي هذا العام قد وضعت خطوطا ارشادية لتحقيق مزيد من الدعم للسياسات الخارجية لتلك الدول في صالح السلام والامن الدوليين . ان المؤتمر السابع عشر للحزب الثوري في منغوليا الشعبية قد حدد الاهداف الخاصة بسياستنا الخارجية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من النشاطات التي يقوم بها المجتمع الاشتراكي في المجال الدولي . وفي هذا الشأن ، نود أن نؤكد الاهمية الدولية البالغة لبرنامج المزيد من الكفاح من أجل السلام والتعاون الدولي ، ومن أجل حرية واستقلال الشعوب ، الذي تقدم به المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي . ان هذا البرنامج ، كما هو معروف ، يحتوي على عدد واسع النطاق من الاهداف التي تستهدف تعميق الانفراج الدولي وتحقيق نزع السلاح وادخال مبدأ نهب استخدام القوة في العلاقات الدولية والقضاء على بسـ

الاستعمار والعنصرية والقضاء على كافة أشكال الظلم والتمييز والاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان سياسة الدول الاشتراكية ، التي تتماشى تماما مع الاحتياجات الحيوية لكافة الشعوب ، تحظى بتأييد متزايد . كذلك فان الجهود المشتركة للقوى التقدمية والقوى المحبة للسلام تحقق انتصارات جديدة في مجال دعم السلام والأمن وفي تطوير التعاون الدولي . وفي الوقت ذاته ، لا يمكن للمرء أن يفغل أن هناك محاولات تجرى أخيرا في الغرب لتشويه فكرة الانفراج ومن أجل إحياء روح الحرب الباردة ، وسياسة التعامل من مواقع القوى ، كذلك فان هناك محاولات تبذل من أجل استغلال الانفراج لهدف التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأخرى ، ولا سيما الدول الاشتراكية ، وذلك بحجة الدفاع عن حقوق الانسان . ان هناك مؤامرات تكمن وراء هذه المحاولات تقوم بها الدوائر الرجعية التي تضع مصالحها الأنانية فوق مصالح الامن ورفاهية البشرية .

ويتم الآن تقديم خدمة كبرى لمعارضى الانفراج في الغرب ، بواسطة هؤلاء الذين يحاولون ، تحت ستار السفسطة المضللة ، التقليل من شأن التحسينات على المناخ السياسي الدولي وينادون ، بشكل سافر ، للاعداد لحرب عالمية جديدة .

وبالرغم من ذلك ، فان التطورات والتغيرات الايجابية في العالم ما زالت تتسع وتعمق ، بالرغم من المعارضة التي تواجهها من جانب القوى الرجعية وقوى المفامرة . وهذا أمر طبيعي لأن هذه التغيرات قد خلقت عن طريق الظروف الموضوعية للعلاقات الدولية المعاصرة ، وعن طريق التغيرات الجديدة التي طرأت في مجال ترابط القوى في الساحة الدولية .

ان جمهورية منغوليا الشعبية تولي أهمية كبيرة لفعالية قرارات مؤتمر الملسكي الخاص بالامن والتعاون في أوروبا . وان هناك تدابير تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر ، كما يتضح من اسم المؤتمر ، وهي تدبر ذات أهمية عميقة بالنسبة لجميع الدول دون استثناء ، وان أهميتها تكمن أيضا في أن المشاركين في هذا المؤتمر ، قد عاهدوا أنفسهم على أن يراعوا بدقة المبادئ المتفق عليها في علاقاتهم بكافة الدول . لذلك ، فمن الواضح أن تنفيذ قرارات هذا المؤتمر ، أمر سوف يكون له عواقب ايجابية بالنسبة لجميع شعوب العالم .

ان جمهورية منغوليا الشعبية باعتبارها دولة آسيوية ، فانها تولي أهمية خاصة لدعم السلام والامن في هذه القارة الشاسعة التي يسكنها أكثر من نصف سكان العالم . وفي السنوات الاخيرة ، طرأت تغيرات جوهرية في آسيا لصالح قوى السلام والاستقلال الوطني ، والتقدم الاجتماعي وفي هذا الشأن فان الانتصار التاريخي للشعب الفيتنامي على المعتدين الامبرياليين ، وعلى القوى الرجعية الداخلية ، وكذلك تشكيل دولة اشتراكية موحدة لفيتنام ، تعتبر تطورات على جانب كبير من الأهمية .

ان اعلان الجمهورية الديمقراطية لـلاز، وانها النظام الرجعي في كموتشيا ، كل هذه تمثل أحداثا هامة تسهم في تحسين المناخ السياسي في آسيا .

ان التغيرات الايجابية في جنوب شرقي آسيا ، والتحرك في اتجاه تحقيق الاستقرار في جنوب آسيا ، والادراك المتزايد للحاجة الى التفاهم المتبادل ، والتعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، كل هذه الامور تفتح مجالات جديدة لاعادة الموقف الى طبيعته في القارة الآسيوية . وعلى ضوء هذه الخلفية ، فان القضاء بشكل سريع على مواطنين ويورات التوتر التي مازالت موجودة في آسيا ، أمر يكتسب أهمية بارزة .

وبصفة خاصة ، فانه من الضروري التوصل الى تسوية سياسية شاملة لازمة الشرق الاوسط التي طال أمدها ، وذلك عن طريق القضاء على آثار العدوان الاسرائيلي ضد الدول العربية ، وعن طريق هذه التسوية فقط ، وليس عن طريق الترتيبات المنفصلة والجزئية ، يمكن أن يتحقق سلام دائم في الشرق الاوسط .

ان جمهورية منغوليا الشعبية مازالت تؤمن بأن المفتاح لحل مشكلة الشرق الاوسط يكمن

في الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقهم في اقامة دولة خاصة بهم ، واحترام حقوق جميع الدول الواقعة في المنطقة في الوجود والاستقلال .

ان حكومة منغوليا تعتبر أنه من الضروري أن يستأنف مؤتمر جنيف للسلام أعماله بأسرع ما يمكن بمشاركة جميع الاطراف المعنية بشكل مباشر ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الازمة المحزنة التي حدثت في لبنان نتيجة للمؤامرات التي تحيكها القوى الامبريالية والصهيونية ، وكذلك قوى الرجعية الداخلية ، هي أزمة ينبغي على الشعب اللبناني نفسه أن يقوم بحلها ، على أساس المحافظة على استقلال هذا البلد وسلامة أراضيه .

اننا نشعر بقلق بالغ ازاء الموقف في شبه جزيرة كوريا ، حيث نجد أن قوى الاستعمار قد حاولت الا بقاء على تقسيم كوريا وتحويلها الى قاعدة للانتهاكات العدوانية . وان وجود القوات الامريكية في هذه المنطقة تحت ستار علم الامم المتحدة ، يعتبر هو العقبة الرئيسية التي تصوق تحقيق أمانى الشعب الكورى في اعادة توحيد الوطنى .

وفي الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، اتخذ قرار اوصى بانسحاب جميع القوات الاجنبية المتمركزة في الجزء الجنوبي من كوريا ، وقد دعا هذا القرار أيضا الى حل ما يسمى بقيادة الامم المتحدة ، واستبدال اتفاق الهدنة المؤقت باتفاقية سلام دائم . وان جمهورية منغوليا الشعبية تعتبر أنه من الضروري ان تنفذ فوراً نصوص هذا القرار الذى اتخذته الجمعية العامة .

ان جمهورية منغوليا الشعبية أيضا تواصل تأييدها لا مكان التوصل الى تسوية سلمية وعادلة لمشكلة قبرص على أساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بذلك دون أى تدخل من الخارج على أساس الاحترام التام لسيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيتها .

ان جمهورية منغوليا الشعبية لتشعر انه من واجبها ان تبذل كل ما في وسعها للمساهمة في قضية دعم السلام والامن والتعاون في هذه القارة .

وفي المؤتمر السابع عشر لحزب الشعب الثورى المنغولى ، فان السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب الشعب الثورى المنغولى قال مايلي :

" . . . ان السلام والا من الدائم في اسيا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق الجمهور المشتركة للدول الواقعة في هذه القارة ، وان القضاء على مواطن التوتر القائمة حاليا في اسيا ، والتوصل الى تسوية سياسية للمشكلات الدولية البارزة ، والرفض الدائم للقوة ، أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وتطوير التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين دول القارة ، كلها أمور تعتبر أساسا لضمان السلام والا من في آسيا ."

وفي رأينا . ان هذه هي الشروط الدولية التي تعتبر ضرورية من أجل التوصل الى حل ناجح ، للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية التي تواجه شعوب آسيا اليوم . وفي هذا الاطار ، فاننا نعتقد ان الحاجة لضمان السلام والا من في اسيا على أساس جماعي ، مع مشاركة كافة دول القارة ، أمر يكتسب أهمية والحاحا يوما بعد يوم .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعتقد ان التغييرات الايجابية التي لوحظت في العلاقات الثنائية ، وفي الجهود المتعددة الاطراف التي تبذلها الدول الاسيوية ، تشكل أساسا للمساعي التي تبذل من أجل ضمان سلام دائم لاسيا .

ان المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، يعتبر من أهم المتطلبات لاعادة العلاقات الى طبيعتها فيما بين الدول ، وبذلك يمكن دعم تعاونها السلمي . ولذلك ، فان حكومتي تؤيد تماما الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي من أجل عقد معاهدة دولية للكف عن استخدام القوة في العلاقات الدولية . ان جوهر ميثاق السلام هذا ، سوف يشمل في التزام الدول بمنع العدوان ، وان تنبذ استخدام أية أنواع من الاسلحة بما فيها الاسلحة النووية ، كوسيلة لتسوية المنازعات فيما بينها ، ان عقد مثل هذه المعاهدة سوف يدعم الى حد كبير الثقة المتبادلة بين الدول ، وسوف يسهم ذلك اسهاما كبيرا في مزيد من تعميق الانفراج الدولي والقضاء على التهديد باندلاع حرب عالمية . كذلك ، فانه سوف يمثل خطوة عملية نحو تنفيذ المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان التاريخي الخاص بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والتحریم الدائم لاستخدام الاسلحة النووية الذي تمت الموافقة عليه في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة باسم كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وعلى أساس الاعتبارات سالفة الذكر ، فان وفد منغوليا يعتبر ان الوقت قد حان لمناقشة اقتراح الوفد السوفياتي ، بأن ندرج

في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، بندا حول عقد معاهدة دولية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ان استمرار سباق التسلح أمر لا يتعارض فقط مع الانفراج الدولي ، بل انه أمر يعرض للخطر أيضا ، فعالية التدابير التي تم الاتفاق عليها في مجال نزع السلاح ، كذلك فانه يشكل عقبة أمام التنمية ، ولقد قدر ان الموارد التي تخصص لسباق التسلح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد تعدت ٦ ترليون دولار ، أى ما يعادل اجمالي الناتج القومي للعالم بأسره في عام ١٩٧٦ ، وان مثل هذا الموقف يعتبر شاهدا واضحا على ضرورة مناقشة المذكرة التي تقدم بها الوفد السوفياتي في هذه الدورة ، والتي تتضمن آراء الحكومة السوفياتية حول الخطوات المطحة التي يمكن اتخاذها لايقاف سباق التسلح ، ولتنفيذ واتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح . وفي رأينا ان هذه المذكرة بالاضافة الى جملة أمور أخرى ، تتسم بنظرتها البناءة والمرنة ، لحل القضايا الكبرى التي تواجه نزع السلاح ، والمسائل المرتبطة به .

ان وفد بلادى مثله في ذلك مثل الكثير من الوفود ، يوافق على ضرورة اعطاء الاهتمام الأولي للتدابير الخاصة بنزع السلاح النووى ، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تعطى الأولوية لاتخاذ تدابير فعالة لدعم النظام الخاص بمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل أو الجماعي . واننا نأمل أن الجمعية العامة سوف تولي اهتماما خاصا بهذه المشكلة وسوف تدعو كافة الدول التي لم تقم بذلك بالفعل أن تنضم أو تصدق على المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية دون أى تأخير لأن ذلك يعتبر من صميم المصلحة الخاصة بمنع تهديد الحرب النووية .

ان التحريم الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية سوف يشكل وسيلة فعالة لمنع مزيد من التطوير لهذه الأسلحة النووية . وفي هذا الشأن فاننا نعتبر أن المعاهدات التي تم عقدها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالنسبة للحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض وبالنسبة للتفجيرات النووية السلمية تعتبر على جانب كبير من الأهمية .

وان حكومة منغوليا تأسف لعدم تحقيق تقدم نحو تنفيذ قرار الجمعية رقم ٣٤٧٨ (د - ٣٠) الذى دعا جميع الدول النووية أن تدخل في مفاوضات في موعد لا يتعدى (٣ آذار / مارس ١٩٧٦) بغية التوصل الى اتفاق حول الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . وان المسؤولية الكبرى فسي هذا الشأن تقع على عاتق تلك الدول النووية التي رفضت تنفيذ أحكام هذا القرار . وان الجمعية العامة ينبغي عليها أن تدعو تلك الدول لأن تظهر موقفا بناء بحيث يمكن أن تبدأ المفاوضات بأسرع ما يمكن على أساس مشروع المعاهدة القائمة بالفعل .

وفي هذا العصر الذى يتسم بالتقدم العلمي والتكنولوجي المكثف ، فان مهمة منع وسائل أكثر خطورة وهي وسائل التدمير تصبح مسألة هامة وملحة ، وانه لمن الضروري - في الوقت الحالي - التوصل الى اتفاقية ملزمة حول حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل تمشيا مع الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفياتي . وان وفد بلادى ليلاحظ بارتياح أن هناك بعض الخطوات الايجابية التي تم اتخاذها نحو عقد مفاوضات حول هذه المشكلة أثناء مؤتمر لجنة نزع السلاح ، وان النجاح الذى تحقق لمحادثات (سولت) الحد من الأسلحة الاستراتيجية سوف يكون مساهمة حاسمة سواء بالنسبة للجوانب السياسية أو التكنولوجية نحو منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل أو نظم جديدة لهذه الأسلحة .

لذلك فان جمهورية منغوليا الشعبية تولي أهمية خاصة للحاجة الى تحويل اتفاقية فلاديفستوك الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وتحويلها الى اتفاقية ملهمة .
واننا لنرحب بالتوصل الى مشروع اتفاقية حول حظر الأساليب الرامية الى التأثير في البيئة لأغراض عدائية ، ونعرب عن أملنا في أن دورة الجمعية العامة هذه سوف توافق على مشروع الاتفاقية هذه ، وهو مشروع وضع في مؤتمر لجنة نزع السلاح .
وان حكومة بلادي لتؤيد الموافقة بشكل سريع على اتخاذ تدابير فعالة في مجال حظر الأسلحة الكيميائية .

ونحن نعتبر أن خفض النفقات العسكرية والقوات المسلحة ، ولا سيما تلك الدول التي تتمتع بقدرات كبيرة تعتبر من بين الوسائل العملية الهامة للحد من سباق التسلح .
وان جمهورية منغوليا الشعبية مثلها في ذلك مثل الأغلبية الساحقة للدول تؤيد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ان مثل هذا المؤتمر لاشك في انه سوف يعطي دفعة للتوصل الى تدابير ملموسة للحد من سباق التسلح ، وخلق مناخ سياسي ملائم لتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل .
وقبل أن أتحوّل الى موضوع آخر ، فانني أود أن أؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي عليها أن تعتمد على الجهود التي تبذل من أجل دعم السلام والأمن الدوليين ولا سيما الجهود التي تستهدف الحد من سباق التسلح وتشجيع نزع السلاح . وفي هذا الشأن فاننا نوافق على الأفكار التي عبر عنها الأمين العام الدكتور فالدهايم عندما قال ان الرأي العام العالمي ينبغي أن يكون معنيا بشكل أكثر فعالية بالكفاح من أجل نزع السلاح ، وفي هذا الشأن فان وفد بلادي يود أن يعرب عن رغبته في أن تعطي وسائل الاعلام بالأمم المتحدة تغطية أوسع للأحداث الهامة مثل الحملة العالمية الأخيرة التي شنها مجلس السلام العالمي من أجل جمع التوقيعات على نداء استكهولم الجديد الخاص بتوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، وكذلك مؤتمر هلسنكي العالمي للحركات العامة الخاصة بتوقف سباق التسلح ونزع السلاح الذي انعقد من ٢٣ الى ٢٦ ايلول/سبتمبر من هذا العام وان وفد بلادي لمقتنع بأن الأمم المتحدة سوف تكسب الكثير من تعميق الروابط بالحركات الشعبية التي تؤيد قضية السلام والأمن الدوليين .

ان الشعوب التي تكافح من أجل حريتها واستقلالها قد حققت انتصارات جديدة ، وهذا أمر أدى الى مزيد من الاضعاف لموقف الابرالية والاستعمار والعنصرية .

وان شعب انغولا قد حقق نصرا تاريخيا في كفاحه ضد العدوان الذي شنه العنصريون من جنوب افريقيا مع التشجيع المباشر من القوى الامبريالية وغيرها من القوى الرجعية . وان هذا الانتصار الذي تحقق بمعونة اصدقائهم المخلصين لاسيما الدول الاشتراكية قد أعطى دفعة جديدة لكفاح شعوب افريقيا من أجل القضاء النهائي على بقايا الاستعمار والعنصرية .

وان حركات التحرر الوطني لشعوب زيمبابوي وناميبيا والشعب الأصلي لجنوب افريقيا قد أصبحت أوسع نطاق . وفي مواجهة امكانية الانهيار التام للسيطرة الاستعمارية والعنصرية فان نظم الحكم العنصرية ومن يعطونها الحماية من بين الامبرياليين قد اضطرت للقيام بالمناورات في محاولة للحد من خطر حركات التحرر الوطني ، وفي محاولة المحافظة على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في افريقيا . وان وفد منغوليا لوائح من أن القوى التقدمية في القارة الافريقية التي تتمتع بتأييد دولي واسع النطاق سوف تتمكن من المحافظة على قضية التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي لشعوب الجزء الجنوبي من افريقيا وان جمهورية منغوليا الشعبية تعمل من منطلق الاعتراف بحقوق الشعوب المضطهد في أن تشن كفاحا من أجل الحصول على حريتها وتحقيق استقلالها بكافة الوسائل المتوافرة لها ، وهي تؤيد اتخاذ تدابير فعالة لتصفية الاستعمار والسيطرة العنصرية في افريقيا بشكل كامل .

ان الاستعمار والعنصرية وكذلك الانظمة الفاشية تعتمد على اسلوب انكار حقوق الانسان وانتهاكها انتهاكا صارخا .

وان الرأي العام المنفولي يدين بحزم الاعمال الاجرامية التي ترتكبها الطغمة الحاكمة في شيلي ضد القوى الوطنية والتقدمية انتهاكا لحقوق الانسان وحرية الاساسية . واننا نؤيد المطالب الخاصة بوضع حد لجميع تلك الافعال وضرورة اطلاق سراح لويس كورفالان المقاتل من اجل حرية الشعب الشيلي ومصالحة الحيوية . وكذلك اطلاق سراح جميع الوطنيين والديمقراطيين الشيليين الاخرين الذين يقاسون آلاما طويلة في الطغمة الفاشية الحاكمة في شيلي .

ان جمهورية منفوليا جنبا الى جنب مع الدول الاشتراكية الاخرى قد ايدت باستمرار المطالب المشروعة للدول النامية من اجل تحقيق الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي ورثت عن الماضي . ومن اجل القضاء على كافة اشكال الظلم والتمييز والاستغلال .

ونحن نعتقد ان التحول الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية الحالية التي تعكس الاهداف الانانية للاحتكارات الامبريالية تعتبر أمرا في صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول وفي المقام الاول لا بد من دعم الاستغلال الاقتصادي في الدول النامية .

ان مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية في اطار الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وفي غيرها من الهيئات الدولية الاخرى ، كان على جانب كبير من الاهمية ، ولقد تمت الموافقة على وثائق ايجابية هامة .

ولكن مع ذلك فان جهود الدول النامية من اجل التنفيذ العملي للاهداف والمبادئ التي تنطوي عليها هذه الوثائق ولاسيما الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق الحقوق والتواجبات الاقتصادية للدول ، ان هذه الجهود كلها قد واجهت مقاومة عنيدة من جانب عدد من الدول الغربية التي بالرغم من وعودها المتكررة فانها ما زالت تتخذ موقفا سلبيا تجاه مشكلات ذات اهمية حيوية بالنسبة للدول النامية .

وفي ظل هذه الظروف فان وحدة العمل بين الدول النامية في كفاحها من اجل ضمان مصالحها المشروعة والحيوية ومن اجل دعم تعاونها مع العالم الاشتراكي يعتبر امرا يكتسب اهمية متزايدة ، وفي هذا الشأن فان وفد بلادي يلاحظ اهمية البيان الذي ورد في الاعلان السياسي

للمؤتمر الخامس لرؤساء دول وعكومات الدول غير المنعازة الذي عقد في كولومبو من ان تلك الدول ينبغي عليها ان تواصل السعي من اجل التعاون مع جميع القوى المحبة للسلام والتقدم في العالم ، وذلك يمكنها ان تدعم قدرتها على النجاح في مكافحة الاستعمار الذي يبذل جهودا يائسة لاسترجاع المجالات التي خسرها في المدة الاخيرة . ونحن نعتقد ان هذا البيان يتفق مع مصالح دعم التغييرات التقدمية والديمقراطية في العالم .

ان وفد منغوليا يعتقد ان تعميق المفهوم الخاص بتخفيف التوتر العالمي ، ودعم قوى السلام والتعاون الدولي قد فتحت امام الامم المتحدة امكانيات جديدة للتفويض الفعال للمبادىء والاهداف التي ينطوي عليها ميثاقها .

واننا نعتقد انه في المرحلة الحالية فان المهمة الرئيسية للامم المتحدة تكمن في التشجيع الفعال لدعم الاتجاهات الايجابية الجديدة في التنمية العالمية وتقديم كل مساعدة ممكنة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد لسباق التسلح ولا تخاذ تدابير خاصة بنزع السلاح وزيادة قدرة المنظمة لتأييد كفاح الشعوب من اجل السلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي . ان جمهورية منغوليا الشعبية ، عن طريق الجهود التي تبذلها في اطار علاقاتها الثنائية والمتعددة الاطراف ستحاول ان تقدم كل مساهمة ممكنة لتحقيق الاهداف النبيلة لميثاق الامم المتحدة .

السيد فيلي سيبوكو (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس يشرف وفد

بلادى ، اعظم الشرف ، ان يتوجه اليكم نيابة عن حزب الدولة الغيني وامينه العام الرئيس احمد سيكوتورى باصدق تهانيه في مناسبة انتخابكم المرموق كرئيس للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان ما تتمتعون به من صفات حميدة وخبرات طويلة سوف تكون ضمانا اكيدا للنجاح .

وارجوان تسمحوا لنا ان نضم صوتنا الى اولئك الذين تقدموا بالتحية الى رئيس وزراء لكمبورغ صاحب الفخامة السيد غاستون ثوزن والذي كانت لكفائته الشخصية فرصة كبيرة في انجاح اعمال الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

واسمحوا لي ان اهنأ بحرارة الامين العام الدكتور كورت فالد هايم الذي استطاع على مر السنوات والاحداث ان يعمل على احترام الاحكام الواردة في الميثاق .

ان وفدنا لا يفوته كذلك ان يحيى هنا قبول جمهورية سيشيل في اطار منظمتنا ، ونحن على يقين من ان مشاركتها في انشطتنا ، سوف يكون مصدر اثراء عظيم لها .

ان وفد غينيا يفتتم كذلك هذه الفرصة المهيبة لكي يتقدم بتحية تقدير عظيم لذكرى الرئيس ماوتسي تونج ، الذى كان معلما بارزا في الحركة الدولية البروليتارية ، ذلك الزعيم الذى ميزت هيئته مرحلة الثورة في العالم ابتداءً من عام ١٩٤٥ وحتى اليوم . ان الدور العظيم الذى لعبه الرئيس ماوتسي تونج يعتبر ، من قبل الثورة الغينية ، اسهام بالغ الايجابية في اثراء مجالات كثيرة لنظرية الثورة الشعبية وما تمارسه الشعوب من معارك من اجل تجسيدها على ارض الواقع .

ان جدول اعمال هذه الدورة ينطوى على عدد من القضايا المترابطة التي تكتسب اهمية كبرى ، ليس فحسب بالنسبة للبلدان النامية ولكن ايضا بالنسبة للعالم كله ، وفي هذا الصدد فان العلاقات الاقتصادية الدولية تتسم بظلم لا يمكن السكوت عليه . ان علاقات التبعية اصحت الان اكثر وشوقا ومتانة ولم تعد تترك لبلادنا اية امكانيات للانماء المستقل الذى يمكن ان يزلزل موقف التبعية الاقتصادية الذى ورثناه من العصر الاستعماري .

ان نمو الانتاج الصناعي كان سببا في وجود نوع من انواع التبعية الا وهو تبعية التكنولوجيا التي تسيطر عليها الاحتكارات في البلدان الاستعمارية ، ان عجز الميزان التجارى اصبح بالنسبة لكثير من البلدان جانبا هيكليا في اقتصادها .

وبالرغم من دورتين خاصتين كرسنا لشكالات الانماء ، والسواد الأولية واقرار الدورة التاسعة والمشرية للجسمية العامة للامم المتحدة لسيثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، وبالرغم من الاجتماعات المختلفة لقانون البحار ، وبالرغم من مؤتمر الشمال والجنوب في باريس ، ومؤتمر الانكتاد الرابع في نيروبي ، الا أن الموقف الاقتصادي الدولي ما يزال دون تغيير . وبالتالي ، اصبح المصدر الاول لقلق كبير في البلدان النامية . ان كل الدلائل تشير الى أن الارادة السياسية ، من أجل اقامة نظام اقتصادي جديد منعدمة تماما لدى القوى الصناعية .

وهكذا ، فبالنسبة للبلدان النامية فان الحل النهائي يتمثل في النضال ، عن طريق اجراء تغييرات جذرية داخل كل دولة من الدول من أجل تخليص القطاعات الرئيسية في الاقتصاد من الفساد الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية . وبعد ذلك ، تغيير علاقات التبعية حيال البلدان المتقدمة النمو ، وتأمين تحرر اقتصادي كامل وتام .

وعلى الصعيد الدولي ، يضم وفد بلادي صوته تماما الى اعلان وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي الذي أقر في كولمبو اخيرا ، والذي يؤكد — بين جملة أمور — على دعوة مؤتمر وزاري في ١٩٧٧ لتناول مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية . وليس من شأن انشاء اتحادات جديدة للمنتجين للمواد الأولية ، ودعم الاتحادات القائمة ، الا ان يسرعا بقيام نظام اقتصادي ، دولي جديد ، طالما تمنيناه . ومن الضرورة القصوى في هذا الجهد التحويلي ، في العلاقات الدولية ، أن يتحقق التعاون والتلاحم بين دول عدم الانحياز . وتلك فرصة ، لكي نعرب فيها عن ارتياحنا للاجتماع الذي عقد اخيرا في المكسيك ، والذي يعد خطوة اولى في هذا الاتجاه .

ان وفد بلادي ، مثل وفود بلاد اخرى ، قد اعترف للمفاوضات التي تجرى حاليا ، بالنسبة لقانون البحار بدور خاص . فليس من بين القضايا الاقتصادية التي يتم تناولها ، منذ ثلاثين عاما ، من قبل الامم المتحدة ما هو أهم من مثل هذه القضايا . وينبغي علينا أن نحدد — بواقعية — الجرف القاري ، والمنطقة الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، فان الحد الذي يصل الى مائتي ميل بحري ، بالنسبة للجرف القاري يبدو أمرا معقولا بسبب الامكانيات الهائلة للتكنولوجيا الحديثة . ان التضامن الدولي يقتضي — بطبيعة الحال — أن تيسر الملاحة والاتصالات . ولا يمكننا أن نحدد مرة نهائية ، تمويل المؤسسة التي سوف تدير — لصالح الانسانية كلها — موارد قاع البحار الواقعة

فيما وراء الجرف القارى . ولكن لا بد من انشاء هذه المؤسسة منذ اليوم ، وان نزودها بادارة فعالة . ويمكن أن يستخدم جزء صغير من هذه الموارد - في رأى وفد بلادى - في تمويل منظمة الامم المتحدة . وابتداءً من هذا اليوم ، يمكن أن يقوم اخاء دولي جديد ، لان التمويل غير المتكافئ يقابله ، دائما ، نفوذ غير متكافئ .

وحيال مشكلة نزع السلاح ، فان جمهورية غينيا ترى أن الحل لا يمكن أن يتصور فحسب ، على مستوى القوى المالكة للأسلحة النووية ، ذلك لانه كما أكد الرئيس أحمد سيكوتورى :

" ان نزع السلاح ، قضية ذات أهمية قصوى ، تهم الشعوب كافة . ومن هنا المنطلق ، ينبغي أن يكون محورها احترام ارادة الشعوب ، وتخليصها من السيطرة الاستعمارية . وهي تقتضي ، بالضرورة ، اختفاء علاقات التبعية ، وتصفية الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والاستغلال ، واقامة نظام اقتصادى منصف ."

ولهذا السبب ، فان وفد بلادى يؤيد المبادرة التي اتخذتها دول عدم الانحياز ، لكي تدعو في ١٩٧٨ الى عقد دورة خاصة لبحث هذه المشكلة الهامة . ونحن على اقتناع ، بان نتائج مثل هذا المسعى سوف تساعد في التقدم بالمفاوضات التي بدأت بالفعل .

وكذلك ، حتي تكون نتائج مؤتمر هلسنكي ذات معنى ومغزى في اطار الانفراج ، فانه ينبغي أن تسرى - بالضرورة - على مناطق أخرى حيث توجد قواعد عسكرية للعدوان الاستعماري ، كما هو الحال في المحيط الهندي ، التي تتطلع البلدان المطلقة عليه بنفاد صبر ، الى جعله منطقة مجردة تماما من السلاح ، فضلا عن تحويله الى رقعة خالية تماما من الاسلحة النووية ، مادنا نؤمن أن السلم والا من الدوليين ييهان كل دول العالم دون استثناء ، وعلى أساس من التكافؤ المطلق .

وفضلا عن ذلك ، فان تحليل الموقف الدولي ، يركز الاضواء اكثر من أى وقت مضى ، على التناقض الاساسي القائم بين الاستعمار ، وبين الشعوب التي تناضل من أجل استقلالها السياسي والاقتصادى والثقافى والاجتماعي . والواقع أن يؤر التوتر ما تزال قائمة بكثرة ، في شتى انحاء العالم : في آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، والشرق الاوسط ويغذيها الاستعمار الاحتكارى الذى يرفض الانصياع لحكمة التاريخ ، ولا يرى الا مصالحه الانانية ، القائمة ، فحسب على استغلال ثروات الشعوب ونهب مواردها الطبيعية نهبا منظما .

كما نعلم جميعا ، فان قوى السيطرة تعتقد أن لديها كثيرا من الاوراق التي تستطيع أن تلعب بها . وحينما اضطرت - تحت ضغط نضال التحرر - فانها لجأت الى أساليب اخرى لضمان استمرار وجودها . وهدفها النهائي هو اقامة نظم حكم استعمارية جديدة . ومن أجل هذا الفرض ذهبت الى حد تشجيع الشقاق والتناحر . وان حالة جزيرة مايوت التي تتبع جزر الكومور تشكل ابلغ مثال على ذلك ، ولهذا السبب فان وفد بلادي يؤكد ، من جديد ، تأييده الصارم لشعب وحكومة الكومور من أجل استرداد اقليمهما .

وبالنسبة لساحل الصومال المسمى بالفرنسي ، فان وفد بلادي يطالب بالاستقلال الفوري وغير المشروط لهذه المنطقة ، وفقا للامال المشروعة لشعبها .

ان أزمة الشرق الاوسط لم تجد حلا بعد ، وكما حدث بالامس في فيتنام فان الاستعمار يدفع الاشقاء العرب الى التناحر فيما بينهم ، ويسعى بكل الوسائل ، الى تصفية المقاومة الفلسطينية وطييعتها منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن ، ان نعبر عن قلقنا العميق حيال هذا الموقف ، فاننا نجد تأييدنا النضالي والاكيد للنضال الشجاع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني الشهيد ، ونطالب الدولة الصهيونية الاسرائيلية باعادة كافة الاراضي العربية المحتلة . ان حزب الدولة الفيني يقدم كل تأييده للوثيقة التي أعدتها لجنة الامم المتحدة لممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

بالرغم من قرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة للامم المتحدة التي اوصت بتسوية سلمية لازمة القبرصية ، الا أن المحادثات بين الطائفتين اليونانية والتركية ما تزال تتردى في طريق مسدود ، وما تزال الجزيرة محتلة من قبل قوات أجنبية ، بينما تبذل كل المحاولات لتحويلها الى قاعدة عسكرية تابعة لحلف الاطلسطي ، وبذلك تنشأ منطقة قوتر تضرر بتهيئة مناخ من الثقة والسلام في العالم . وبالتالي ، فان وفد بلادي يطالب بالحفاظ على وحدة شعب قبرص ، ووحدته الإقليمية . وفي آسيا ، ينتزع نضال التحرير الذي خاضه شعوب فيتنام وكمبوتشيا ولا وس اعجاب الجميع ويشكل اسهاما لا يقدر بثمن لنصرة المثل العليا للحرية والتقدم . وينبغي للمجتمع الدولي أن يسهم في جهود التعمير الوطني التي تقوم بها هذه الدول .

ويود وفد بلادي ، أن يفتتم هذه الفرصة لكي يتوجه بتحية خاصة الى الشعب العظيم الذي قاده هوشي منه الخالد والذي يمدد أن هزم كافة الجيوش الاستعمارية ، اظن امام العالم عن قيام أمة موحدة ، الا وهي جمهورية فيتنام الاشتراكية .

ان حق النقض الأمريكي الذى استخدم سنتين متتاليتين ضد قبول هذا البلد في الأمم المتحدة يعد امرا غير مقبول ، كما أنه يقدم دليلا على هيمنة البلدان في تصريف شؤون العالم في داخل منظمة تريد لنفسها أن تكون عالمية .

ان وفدنا يحدوه الأمل في أنه خلال المناقشات المقبلة المتعلقة بهذا الموضوع سوف ينتصر صوت العقل على الضغائن والاحقاد .

وفيما يتعلق بقضية كوريا فان جمهورية غينيا سوف ترحب في كل وقت من الاوقات بأى حل سلمي ، من شأنه أن يمكن من اعادة توحيد هذا البلد ، وفقا للارادة الحرة التي يعبر عنها الشعب الكورى بأسره ، دون ما تدخل أجنبي .

ومن ناحية أخرى فان جمهورية غينيا التي اعترفت بالجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية كدولة مستقلة وذات سيادة ، تندد بغزو هذا الاقليم من قبل القوات الأجنبية ، وتؤيد القرارات المتضمنة في القرار ٣٤٨٥ (د - ٣٠) بتاريخ ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وكذلك القرار ٣٨٩ (١٩٧٦) بتاريخ ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٦ الصادر عن مجلس الأمن والذي طلب فيها الى الحكومة الاندونيسية أولا ، سحب كل قواتها فورا من الاقليم . ثانيا ، احترام الوحدة الاقليمية لتيمور ، ثالثا ، تعاون الدول المجاورة مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق تصفية الاستعمار في هذا البلد .

ان بعض مناطق امريكا اللاتينية مازالت تشكل بؤرات للتوتر ، ليست اقل اشارة للقلق بالنسبة للمجتمع الدولي .

ولهذا السبب فاننا ندين الأعمال غير الانسانية التي يرجع اليها النظام الفاشستي في شيلي ، ونعلن للمقاومة الشيلية عن تضامننا النضالي معها .

وتلك فرصة أيضا بالنسبة لوفدنا لكي نعلن عن تأييدنا لمطالب شعب بنما لممارسة سيادته على قناته . ان الحقوق الثابتة لشعب بنما على كل اراضيها الوطنية ينبغي أن يعترف بها .

ان بليز وهي عضو في حركة عدم الانحياز تتطلع بصورة مشروعة الى حق تقرير المصير والاستقلال الوطني . ان جمهورية غينيا تؤيد آمالها النبيلة وفقا للقرار ٣٤٣٢ (د - ٣٠) للجمعية العامة .

وفي منطقة الكاريبي ، فانه نتيجة للتدابير المشروعة للتأميم التي قامت بها غيانا وجامايكا ، وبصفة خاصة بسبب تأييد هما الفعال لحركات التحرر ، فلقد بدأ الاستعمار يقوم في هذه البلدان ، بعمل منظم للتخريب الاقتصادى ولاشاعة حالة من عدم الاستقرار . ونحن في حاجة الى أن نؤكد مرة أخرى باقتناع تام ، انه رغم كافة المؤامرات الاستعمارية فان النصر النهائي سوف يكون للشعبين الغياني - والجامايكي .

ان جمهورية غينيا وحزبها تحت القيادة المستنيرة لزعيمها العظيم الرئيس أحمد سيكوتورى ، وايماننا منها بمبادئ الحزب الديموقراطي الغيني الذى قامت عليه ثورتنا فان جمهورية غينيا تؤكد لكل هذه البلدان انها سوف تقف الى جانبها ، وتتعاطف معها تعاطفا تاما ، من أجل تحقيق المثل العليا لمنظمة الامم المتحدة ، التي لازال اسلوبها في العمل يعاني من القصور .

وفي الواقع فانه بعد احدى وثلاثين عاما من وجود منظماتنا شهدت ميلاد قرابة مائة دولة جديدة مستقلة وذات سيادة فان التعديلات الاساسية التي ينبغي ادخالها على ميثاق الامم المتحدة اصبحت اكثر ضرورة من أى وقت مضى ، اذا اردنا أن نجسد على أرض الواقع مدى ونوعية التغيرات التي حدثت . ذلك انه كان يعمل دائما ان كافة الأمم متساوية في داخل منظمة الأمم المتحدة ، فالحقيقة تتمثل في أن الأمم الافريقية بعيدة عن أن تتمتع تماما بكل حقوقها المعترف بها . ولقد صرح الرئيس احمد سيكوتورى قائلا .

" ان افريقيا وحدها هي الغائبة من بين الدول الاعضاء في مجلس الأمن التي تتمتع بحق النقض ، لقد طالبنا منذ وقت طويل بالغاء حق النقض ، ولكننا لم نتوصل الى تحقيق هذا المطلب . والآن يبدو من الطبيعي أن دولة افريقية ينبغي أن تكون عضوا في مجلس الأمن وعضوا دائما . وهذه الدولة سوف تمارس باسم القارة الافريقية حق النقض ، للحفاظ على المصالح العليا لهذه القارة .

ثم يضيف الرئيس احمد سيكوتورى قائلا :

" وسوف نرى ان الاستعمار سيتحرك حينذاك . لأن كل القوى الكبرى تدعي انها غير استعمارية ، وهي التي تتصدى لاقتراحنا بمنح مقعد لعضو دائم في مجلس الأمن لدولة افريقية ، وسوف تتكشف حقيقة هذه الدول الاستعمارية ، والاستعمارية الجديدة والمعادية لافريقيا " .

ولهذا السبب فان وفد بلادى يردد القرار ٤٨٦ CM/Res. (د - ٢٨) الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية ، والذي يدعو كل دولها كي تعمل من أجل القضاء على حق الفيتو البغيض ، تأميناً لاحترام مبدأ التكافؤ بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وكما أكد الرئيس الغيني فان بقاء حق الفيتو يعنى " أن الامم المتحدة تمارس الفصل العنصرى في مجلس الأمن " .

وفي الواقع فان حق النقض الذى مارسته الولايات المتحدة . ضد دخول جمهورية فيتنام وجمهورية انغولا الشعبية ، يقدم مثلاً بليفاً على هذا الظلم الصارخ ان الظلم في العلاقات الدولية لا يمكن أن يدوم الى الأبد . ان تحقيق الآمال المشروعة لشعبونا سوف يسهم بصورة أكيدة في اقامة عالم جديد قائم على التضامن والعدالة الاجتماعية والتقدم الديمقراطى .

ان جمهورية غينيا التى لم تأل جهداً في تقديم تأييدها لمناضلي الحرية ، بجلية ، لنفسها بسياساتها هذه ، حقد الرجعية الدولية وعملاء الاستعمار الجديد .

وعلى المستوى الافريقي والدولي فان المشاركة الفعالة لغينيا في كافة حركات النضال التحررى للشعوب كانت دائماً ايجابية . ان الاستعمار لا يزال يمارس صراعه ضد كل الدول التقدمية في افريقيا ، وبصفة خاصة ضدنا نحن الذين نندد به باستمرار ، ونناضل ضده في كافة القطاعات حيث يتعلق الأمر ، بمصالح الشعوب الافريقية وسائر شعوب العالم .

ومنذ انشاء الدولة الشعبية والمستقلة في غينيا فان القوى الاستعمارية ظلت معادية للثورة الغينية التى تقاومها دون مهادنة ، وتحاول اسقاطها بكافة الوسائل ، بما في ذلك الصدوان المسلح كما حدث في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ .

ان الحزب الديمقراطى الغيني مازال مقتنعا بأن القضية التى يدافع عنها مكتوب لها النصر المظفر . ان الثورة التى تتأصل في كل يوم بصورة مطردة ، في غينيا وفي افريقيا ، سوف تتغلب على كافة الشرك التى تنصب لها ، لكي تفرض السيادة الحقيقية والوحدة الافريقية المتخلصة من أى نفوذ رجعي .

بعد انتصارات كثيرة أحرزت ضد الاستعمار البرتغالى فان افريقيا تلاحظ بفخر مشروع ان احتمالات تحرير الجنوب الافريقي في فترة قريبة أصبحت حقيقية اكبر من أى وقت مضى .

وأصبح نظام ايان سميث العنصرى القائم بفضل مساعدة القوى الامبريالية اصبح لا يستطيع ايقاف الدفعة المسلحة الشديدة للشعب الزمبابوى .

وفي ظل القلق من سقوطه المحتوم ، فان سلاحه الاخير يتمثل في الابداء الجماعية والاعتداءات المسلحة ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة جمهورية موزامبيق الشعبية وزامبيا . ان شعب ناميبيا الذى ينبغى لمنظمتنا ان تطالب باستقلاله الفورى والكامل ، مازال يتعرض لاعمال قمع وحشية للغاية وغير مشروعة . ان النظام العنصرى والفاشستى في افريقيا الجنوبية يعوق بصورة منظمة تنفيذ مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، فضلا عن انه يمد نظام الفصل العنصرى ويوطده ، ويشير الارهاب بين السكان ، ويقوم بتفتيت هؤلاء السكان عن طريق تطبيق سياسة المعازل الخبيثة ، وكذلك في محاولات التصدى للنضال المسلح لحزب سوابو . وان هذه الاعمال القمعية يحاول تمويهها بمؤتمرات تسمى دستورية أو للحوار ، وتضم اقلية بيضاء وبعض العملاء . ويتم عند انعقاد هذه المؤتمرات تجنيد وسائل الاعلام والدعاية .

وفي سويتو ، والكسنديرا كما في غيرها من المدن والمناطق الاخرى فان الضحايا الافارقة من الشهداء لم تذهب عبثا ، ذلك لان اى ترسانة عسكرية لن تستطيع القضاء على اصرار الافارقة على التخلص من الفصل العنصرى . وكما اكد الرئيس احمد سيكوتورى حين قال : " لاتهمنا القنابل الذرية ، سوف تعيش افريقيا ولمدة طويلة ، بينما الفصل العنصرى وحلفاؤه واسلحته سوف تدفن في الارض .

ان افريقيا لاتتخضع بأولئك الذين يدعون بتصريحاتهم الجوفاء الفصل العنصرى ولكنهم يؤيدونه بأعمالهم المموسة . وعلى هذا ، فان القوى الاستعمارية تدبر شقويا الفصل العنصرى ، ونظام ايان سميث ، وتعلن تأييدها لمبدأ حق تقرير المصير والوحدة الاقليمية لناميبيا ، وتتسدد بأسلوب ونظام الاقلية البيضاء ضد الافارقة في حين انها في الواقع تزيد من استثماراتها في هذه البلدان العنصرية وتزودها بأسلحة الدمار الشامل .

حيال الاستنكار الشامل الذى يبيده الرأى العام ضد نظام برييتوريا ، فان فورستر وحلفاؤه الغربيين يمارسون اساليب التضليل بنغية اضافة طابع من الاحترام على نظامهم غير الانساني ، وبالتالي ضمان استمرار الفصل العنصرى ، ولكن رغم كل هذه المناورات السياسية لنظام فورستر ، وهذه اللغز الداعرة التى يلجأ اليها حلفاؤه ، فان النصر النهائى سوف يكون للشعب الافريقي .

ان وفد بلادى يحيي ذكرى شهداء انغولا . ان بلادا قليلة قد دفعت ثمننا غاليا مثل هذا من اجل الحصول على استقلالها . ومع ذلك ، ورغم توصيات منظمة الوحدة الافريقية ، فان ممارسة حق النقد البشع في مجلس الامن يحول اليوم دون قبول دولة انغولا كدولة صاحبة سيادة في داخل منظمتنا . وهي دولة اعترفت بها اكثر من ١٠٠ دولة . وبهذه المناسبة ، فاني اتقدم بتحية حارة الى دول منظمتنا التي قدمت عوننا ماديا ومعنويا لجمهورية انغولا الشعبية ، تطبيقا للقرار ٣٣٢٨ (د - ٢٩) للجمعية العامة .

ان الامم المتحدة قد اجتمعت ورفعت وصاية جنوب افريقيا عن ناميبيا . وان مجلس الامن قد اقر استقلال هذا الشعب الشقيق . وان منظمة الوحدة الافريقية قد اجتمعت ايضا وأعلنت عن رأيها بالنسبة لاستقلال هذه المنطقة . كل هذه المنظمات الدولية قد اعربت عن رأيها في نفس الاتجاه ، ولكن جنوب افريقيا ترفض احترام ارادة هذه الشعوب . فماذا علينا ان نفعل اذن ؟ هل ينبغي علينا ان نصدق حملات الدعاية التي تشن الآن للنيل من يقظتنا ووعينا ؟ لا ، ان رؤساء الدول الخمس المجاورة لجنوب افريقيا قد اعربوا عن الارادة الثابتة لشعوبنا ، ورفضوا ، بما يدعو للفخار ، الحل الوسط الذي كان سيتحول الى مجرد وصمة في جبين افريقيا وآلاف الشهداء فيها . ومن ثم ، فمن الطبيعي جدا ان نرفض اتفاقات كانت ستصم بالعار نضال افريقيا الجنوبية . ان زمبابوى لا يمكن أن تنتظر ١٨ شهرا من اجل الحصول على الاستقلال . من الطبيعي ان نطالب بالتحريير الكامل فورا لزمبابوى . ان تفسير موقف الكرامة الافريقية تفسيراً سلبياً معناه اننا نلعن شهداء سويتو والكسندرا ، وهذا ما لن تغفره افريقيا ابدا .

ان حق الشعوب في الاستقلال والسيادة ، والحرية الكاملة ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الشعوب في الاختيار الحر لنظامها - يعتبر حقا غير قابل للتقادم . كما انه حق غير مشروط . وليس هناك اى شيء ، او اية سلطة يمكن ان تحد من هذا الحق . وليس هناك اى شيء ، او اية سلطة يمكن ان ترجيء تنفيذ هذا الحق . انه ليس حقا ينبغي ان نكتفي بذكره فحسب دون أن نقوم بما يضمن تحقيقه . انه ليس حقا مجردا ، كما انه ليس حقا كامنا غير ظاهر . انه حق ملمس لا يد ان يتحقق دون تأخير . وعليه ، وانطلاقا من ذلك ، فانه لم يبق امامنا الا حل واحد ، ألا وهو النضال . ان الكرامة ليست هبة تمنح ولكنها غاية تنتزع انتزاعا . ان الحرية ليست مادة للتفاوض ، ولكن الجهد هو سبيل الحصول عليها ، والنصر للشعوب المناضلة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد كان هذا هو المتحدث الاخير في هذه الجلسة . وسوف ادعو الآن هؤلاء المندوبون الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد . وأرجو ان اذكر الاعضاء بأن الجمعية العامة قد قررت في جلستها الرابعة بأن تكون الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد في حدود عشر دقائق .

السيد نايك ، باكستان (الكلمة بالانكليزية) : ان السيد وزير الشؤون الخارجية للهند في بيانه هذا الصباح قد اشار الى بيان ادلى به وزير الدولة للدفاع والشؤون الخارجية في باكستان سابقا فيما يتعلق بنزاع جومو وكشمير . وأن السيد وزير باكستان قد دعا لتسوية نهائية لهذه المشكلة على اساس تقرير المصير بالنسبة لشعب هذه الدولة كما تم الاعتراف به في قرارات مجلس الامن لعام ١٩٤٨ ، و ١٩٤٩ . ان السيد وزير خارجية الهند قد اعرب عن وجهة نظره بأن هذه القرارات لم تنفذ في ذلك الحين لان باكستان لم تتوافر فيه بعض الشروط الاساسية . ثم اضاف : " انه نتيجة لهذا اصبحت هذه القرارات باطلة " .

ان هذه التأكيدات لا أساس لها من الصحة ، وليس من هدفي ان أبدأ جدلاً هنا ، حول من هو المسؤول عن عدم تنفيذ تلك القرارات . ان القضية الأساسية هنا ، هي أن هذه القرارات تجسد مبدأ مقدساً ، وهو أن شعب جومو وكشمير له الحق في تقرير المصير ، وهو حق قد تم تعريفه فـي تلك القرارات ، وأكثر من ذلك فان هذه القرارات قد اتخذت بالاجماع في مجلس الأمن وقد قبلتها الهند وقبلتها باكستان .

وكون ان شعب جومو وكشمير لم يسمح له حتى الآن بأن يمارس هذا الحق ، ومهما كان السبب الذي أدى الى ذلك ، فان هذا لا يؤثر بأي حال من الاحوال ، على شرعية هذا الحق ، كذلك فلا يمكن لاي طرف من الاطراف ، ان يزعم بأن هذه القرارات قد أصبحت عتيقة على حد قوله ، لان طرفاً من تلك الاطراف كان يعرقل تنفيذ هذه القرارات . ان الحقيقة الهامة ، هي أن الامم المتحدة قد اعترفت بحق شعب جومو وكشمير في تقرير مصيره ، وان هذا الحق لا يمكن ان يؤخذ من هذا الشعب عن طريق أي طرف من الاطراف ، ان هذه حقيقة ينبغي ان تعترف بها كلا من الهند وباكستان .

وفي رأينا ان الاعتراف بهذه الحقيقة سوف يسهم الى حد كبير في تسوية هذه المشكلة ، لو ان الهند وباكستان قد أخذتا في الاعتبار هذه الحقيقة الواقعة ، وبذلتا جهداً مخلصاً للتوصل الى تسوية . ان أهمية مثل هذه التسوية لا مر واضح وغني عن البيان ، وان الاتفاقية السامثلة التي اعترفت بهذا الحق تستهدف تحقيق سلام دائم في شبه القارة ، ولست في حاجة الى أن أقول انه بدون هذه التسوية ، فان هذا الهدف سوف يظل غير محقق .

السيد مولينا — أورانتييس (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد غواتيمالا

قد استمع الى المزاعم التي أدلى بها السيد وزير خارجية جامايكا بعد ظهر اليوم ، حيث قال ان استقلال بليز قد أخرته غواتيمالا ، بما لجأت اليه من تهديد بالعدوان ، وما سماه ممثل جامايكا باستخفاف تهديدا بالعدوان ليس الا أن غواتيمالا اعتبرت دائماً ان منطقة بليز تعد جزءاً لا يتجزأ من بلادها الاصلية ، وجزءاً احتلتها المملكة المتحدة وطالبت به غواتيمالا عن حق ، وان بلادى تحترم تماماً الاجراءات السلمية الواردة في القانون الدولي والتي ينبغي ان تحل النزاعات بين الدول وفقاً لها ، ولقد وافقت بلادى على طرح هذا النزاع على اجراء تفاوض ، مع حكومة المملكة المتحدة

وهذه المفاوضات لا تزال جارية ، ولقد تم احراز تقدم كبير في هذا الصدد ، ومن ثم فان البيان الذي أدلى به السيد وزير خارجية جامايكا وطلبه ضرورة ان يتخذ المجتمع الدولي تدابير بشأن قضية أصبحت موضع اجراءات قانونية لحل هذا النزاع ، ليس في موضعه الحقيقي ، وان وفد غواتيمالا يرفض تماما دخول جامايكا في نزاع يتم بحسه بين دولتين عضوين ، وان مثل هذا التدخل يشكّل تهديدا صارخا للاستقلال والسيادة ، وهما أمران يتنافيان مع القانون الدولي ، الذي يحكم التعاون والعلاقات الودية بين الدول .

السيد سكالابري (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعت باهتمام الى

الفقرة التي ذكرها السيد وزير خارجية نيجيريا في خطابه بعد ظهر اليوم ، التي تتعلق بما أسماه بالتعاون بين فرنسا وجنوب افريقيا في مجال التكنولوجيا النووية ، والتي تتعلق بصفة خاصة بامداد فرنسا لافريقيا الجنوبية بمحطة كهربائية نووية .

وفي آخر حزيران / يونيه الماضي ، فان ممثل فرنسا الدائم في الامم المتحدة قد أتاحت له الفرصة لان يعطي في مجلس الامن وخلال مناقشة شؤون سويتو بيانات محددة حول عمليات الامداد هذه ، ولست أريد ان أدخل في تفاصيل حول هذا الموضوع ، وان كلمتي ليست بالفعل ردا بمعنى الكلمة .

ولكن اذا ما سمحت لي الجمعية العامة ، فان وفد بلادي يريد أن يعطي لاشقائنا الافريقيين مساء الغد في اطار مدة العشر دقائق التي نرجو ألا نتجاوزها ، التأكيدات والطمأننة اللازمة ، حول هذه الامدادات التي - على ما أعتقد - وأود أن أؤكد انها لن تمكن جنوب افريقيا من الحصول على طاقة نووية عسكرية .

السيد هاشمي (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا باهتمام الى البيان

الذي أدلى به السيد ممثل باكستان ، وان وفدي يحتفظ بحقه في الرد على هذا البيان في مرحلة لاحقة .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى لم يكن ينوى التحدث هذا المساء ، ولكن شعرت أن هناك ضرورة للتحدث في ضوء الملاحظات التي ابدتها السيد وزير خارجية غواتيمالا في ممارسته لحقه في الرد على البيان الذي تقدم به السيد وزير خارجية جامايكا .

وانه لن يدعش هذه الجمعية اذا قلت ان حكومتي ليس لديها أى شك فيما يتعلق بسيادتها على بليز ، ولقد شرحنا موقفنا بالتفصيل في العام الماضي أمام الجمعية العامة ، وان هذا الوقت أو هذا المكان ليس هو المكان الملائم لتكراره . اننا قد أكدنا سيادتنا على هذه الدولة ، وتمكين هذه الدولة من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال بأسرع ما يمكن بالتعاون الوثيق والصداقة مع جيرانها .

ان السيد وزير خارجية غواتيمالا قد أشار الى المفاوضات التي حدثت في العديد من المناسبات هذه السنة بين حكومته وبين حكومتي وايضا بالاشترك مع حكومة بليز . واننا نشاركه في أمله في أن هذه المفاوضات سوف تنجح . واننا سنبدل ما في وسعنا لانجاحها . وفي هذا الشأن أود أن أذكر بالكلمات التي قالها سفيرى في ٢ من تشرين الأول / اكتوبر من العام الماضي :

" اننا نرغب في التوصل الى تسوية سلمية مشرفة لهذه القضية . واننا لمقتنعون بأن الحل الذى يتفق مع مبدأ تقرير المصير بالنسبة لشعب بليز يمكن أن يتم ايجادها باتباع طريق المفاوضات . ونحن من جانبنا سوف نستمر في العمل من أجل تحقيق هذه الغاية " . (الجلسة ٢٣٧٢)

رفعت الجلسة في الساعة ١٩ / ٤٥